

الهيئة الاتهامية / القاضي رالف رياشي. — في Revue juridique de (1998) N° 6 :
USEK'إص. ٥٢-١٣ .

ملاحظات في أسفل الصفحات.

القضاة — لبنان III. القضاء — لبنان II. السلطة القضائية — لبنان I.

PER L1311 / FD63043P

الهيئة الاتهامية^١

بقلم

القاضي رالف رياشي

مسائل وحلول

إن ضرورات الملاحقة من جهة، ووجوب احترام الحريات العامة والخاصة من جهة أخرى، هي من الثوابت الملزمة لقاضي التحقيق، فعليه التقيّد بها في إطار تنفيذه للمهام المنوطة به.

وإذا كان من ضمن مهامه هذه الثبّت من حقيقة الأفعال المسند إليها الادّعاء، ومن صحة نسبتها للمدعى عليه، عن طريق جمع الأدلة والقرائن، إلا أنّ الشقّ الأصعب من مهمّته هو في تقييم هذه الأدلة والقرائن بعد استجماعها والتحقّق من كفايتها وجديتها، وما إذا كان من شأنها أن تبرّر قانوناً إحالة المدعى عليه أمام قضاء الحكم.

إنّ قرار الإحالة هذا، هو من الأهميّة للادّعاء العام والمدعي الشخصي والمدعى عليه، ممّا يستوجب بأن يكون هذا القرار دقيقاً ومقنعاً، مستبعداً للاتّهامات السطحيّة والمتسرّعة، المبنية على ظواهر خادعة أو منظوياً على أخطاء فادحة أو فاضحة.

وإذا كان يعود لقاضي التحقيق تقييم الأدلة كونه يتولّى التحقيق في الدعوى، إلا أنّ هذا التقييم قد يأتي متأثراً بقناعات مسبقة لديه، ناتجة عن واقع تولّيه بنفسه أعمال التحقيق، ممّا يؤدّي إلى نتائج قد تتسم بطابع شخصي، لا موضوعي، من هنا كانت ضرورة إخضاع أعماله إلى رقابة مرجع آخر يتولّى بدوره مثل هذا التقييم، تأييداً أو نفيّاً للنتيجة التي توصّل إليها، وقد أنيطت هذه المراقبة بالهيئة الاتهامية، وهي حالياً غرفة من

(١) محاضرة ألقاها في نقابة المحامين في بيروت، بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٩٧، القاضي رالف رياشي، رئيس غرفة لدى محكمة التمييز، عضو مجلس القضاء الأعلى، أستاذ محاضر في كلّية الحقوق في جامعة الروح القدس.

غرف محكمة الاستئناف يعود لها التدقيق في إجراءات التحقيق والتأكد من صحتها، وما إذا كان هذا التحقيق قد جاء مكتملاً وخالياً من الثغرات، أو أنه بحاجة إلى توسع أو تقييم جديد، كل ذلك من أجل أن لا يلفت مجرم ولا يتهم برئ.

ليست الهيئة الاتهامية مؤسسة قضائية حديثة العهد، وإن كان دورها قد تطور مع تطور التشريع الجزائي الذي كرسها كجهاز ضروري وأساسي في النظام القضائي.

تاريخياً، وفي ظل القانون الروماني، لم تكن الأدلة في المواد الجزائية تخضع لنظام مقيد، وكان دور القاضي يقتصر عند تقديم الدعوى على تقييم شكلي لهذه الأدلة يقرر على أثره الترخيص للمدعي بالسير بالملاحقة دون التدخل في تمحيصها تكويناً لقناعة من وجهة أو أخرى.

في أواخر القرن الثامن عشر اعتمد القانون الإنكليزي لإجازة الملاحقة، على هيئة من المحلفين Juré d'accusation وهي تختلف عن هيئة المحلفين التي تتولى الترتة والإدانة لدى قضاء الحكم. وكانت هيئة المحلفين الخاصة بالاتهام تتولى وظائف الضابطة العدلية والملاحقة، وتكتفي بسماع المدعى عليه، وشهود الادعاء دون شهود الدفاع، وتقرر على ضوء ذلك أثر مذاكرة سرية، ما إذا كان الادعاء جائزاً أم لا، فإذا جاء قرارها إيجابياً أحيل المدعى عليه أمام قضاء الحكم، وقد أضحي متهماً.

إن الغاية من إنشاء هيئة المحلفين، كانت ضمان الحريات المدنية عن طريق تقييم مدى جدية الملاحقة. وقد اعتمد هذا النظام في القانون الفرنسي سنة ١٧٩٠، بعد أن أنيط بقاض ترويس هذه الهيئة التي كانت تلجأ كما في النظام الإنكليزي إلى سماع الشاكي وشهود الادعاء فقط، فإن اقتنعت بضرورة الملاحقة أصدرت مذكرة إلقاء قبض بحق المتهم واحالته إلى المحاكمة، ولم تكن هذه الإحالة جائزة إلا إذا كانت الأدلة والقرائن هي من الجدية المبررة لها.

ثم ألغى القانون الفرنسي نظام هيئة المحلفين، وأناط مهامها في القضايا الجنائية فقط، بإحدى محاكم الاستئناف، أما في قضايا الجنحة فكانت من اختصاص هيئة ابتدائية مؤلفة من ثلاثة قضاة، وما لبث أن ألغيت هذه الهيئة الأخيرة وأعطيت صلاحياتها لقاضي التحقيق.

على أثر صدور قانون التحقيق الجنائي الفرنسي سنة ١٨٠٨ (Code d'Instruction Criminelle) وما انتهى إليه بموجب التعديلات اللاحقة، استقرّ الأمر على إنشاء الهيئة الاتهامية (Chambre de Mise en Accusation) وكانت مؤلفة من خمسة قضاة، اثنين منهم متفرّغين وثلاثة يتولّون بالإضافة إلى مهامهم لدى الهيئة، مهام إضافية في غرف استئنافية أخرى. وكان أن صدر سنة ١٩٥٨ قانون أصول المحاكمات الجزائية الفرنسي (Code de procédure pénale) فأدخل تعديلات أساسية على عمل الهيئة الاتهامية بعد أن استبدل تسميتها من (Chambre de Mise en Accusation) إلى (Chambre d'Accusation) وأوجد لها لدى كلّ محكمة استئنافية، وهي مؤلفة من قاضٍ ومستشارين، وأدخل على الأصول المتبعة أمامها بعضاً من الوجاهية، بعد أن كانت تلك الأصول سرّية وغير علنية، وقد اقتصر مبدأ الوجاهية على تمكين الأطراف من الاطلاع على سير الاجراءات وتقديم ملاحظاتهم الخطية بشأن الدعوى.

أما في لبنان، فقد أنشئت الهيئة الاتهامية في ظلّ أحكام قانون المحاكمات الجزائي العثماني، وكانت صلاحياتها مشابهة لصلاحيات الهيئة الاتهامية الحالية، وهي تتألف من ثلاثة قضاة من دائرة الحقوق في محكمة الاستئناف، ولم يكن هنالك سوى هيئة اتهامية واحدة مركزها بيروت، تشمل صلاحياتها جميع الأراضي اللبنانية.

استمرت الحال على هذا المنوال حتى تاريخ صدور التنظيم القضائي في ١٠/٥/١٩٥٠ الذي أنشأ المحاكم الاستئنافية في المحافظات، كما أنشأ ما سمي بقاضي الإحالة، فأناط به وظائف الهيئة الاتهامية ضمن المحافظة التي يمارس صلاحياته فيها، دون أن يمنعه ذلك من الاشتراك في الهيئات المدنية الأخرى التي تتألف منها محكمة الاستئناف. إلا أنه ما لبث أن ظهرت سلبات قاضي الإحالة لجهة انفراده بالتجريم. فصدر القانون المنفذ بالمرسوم رقم ٧٨٥٥، تاريخ ١٦/١٠/١٩٦١، المعروف بالتنظيم القضائي، والذي ألغى قاضي الإحالة وأناط صلاحياته بالهيئة الاتهامية وهي إحدى الغرف المدنية لمحكمة الاستئناف وتواجد في كلّ محافظة. ولا يزال هذا النظام معمولاً به حتى تاريخه.

إنّ الهيئة الاتهامية لها في النظام القضائي اللبناني أكثر من مهمة، فهي في القضايا الجنائية جهاز أعلى للتحقيق يتولّى مراقبة أعمال قاضي التحقيق، وتقييم ما انتهى إليه،

فتخلص عند تأييدها لقراره إلى اتّهام المدعى عليه وإحالة أمام محكمة الجنايات الأمر الذي يفسّر تسميتها بالهيئة الاتّهاميّة.

أمّا في قضايا الجرح والمخالفات فمهمّتها لا تقلّ شأنًا عن الأولى كونها درجة ثانية من درجات المحاكمة ، تنظر باستئناف القرارات الصادرة عن قضاة التحقيق في هذا الموضوع وفي استئناف قرارات تخلية السبيل، بالإضافة إلى تولّيها المهام الخاصّة التي لا علاقة لها بالتحقيق، ومنها ما يتعلّق بإعادة الاعتبار، أو البتّ بطلبات تنحيّ قضاة التحقيق وردّهم.

تفرد الهيئة الاتّهاميّة في ممارساتها لمهامّها بميزات وتقنيّات لا تتوافر في الهيئات القضائيّة الأخرى، منها ما يتمثّل بدورها كمرجع للتحقيق والادّعاء في آن واحد، خلافاً للمبدأ المقرّر والقاضي بالفصل بين سلطة التحقيق والملاحقة، ومنها ما يتمثّل بحقّها بتقويض قوّة القضيّة المُحكّمة للقرارات الصادرة عنها عند ظهور أدلّة جديدة، وسوى ذلك من الأمور التي تجعل من الهيئة الاتّهاميّة مرجعاً قضائياً مختلفاً عن المراجع القضائيّة الأخرى، وقد خصّها قانون أصول المحاكمات الجزائيّة بباب خاصّ، هو الباب السابع المتضمّن المواد ٢٥٠ إلى ٢٧٢ وهي تعالج مهام الهيئة الاتّهاميّة وتحدّد الاجراءات المتبعة لديها.

إنّ ما سنتناوله هنا يتعلّق بثلاثة عناوين نستعرض من خلالها أهمّ المسائل التي تطرحها الاجراءات المتبعة لدى الهيئة الاتّهاميّة والقرارات الصادرة عنها:

العنوان الأوّل : نبحث فيه مهام الهيئة الاتّهاميّة.

العنوان الثاني : القرارات التي يمكن أن تصدر عن الهيئة الاتّهاميّة.

العنوان الثالث : الطعن في قرارات الهيئة الاتّهاميّة أمام محكمة التمييز.



العنوان الأوّل :

مهام الهيئة الاتّهاميّة

كما سبق وذكرنا، للهيئة الاتّهاميّة مهام مختلفة منها ما يتعلّق بالقضايا الجنائيّة، ومنها ما يتعلّق باستئناف القرارات الصادرة عن قضاة التحقيق.

١- مهام الهيئة الاتهامية في القضايا الجنائية

بمقتضى المادتين ١٣٦ و ٢٥٠ م.ج. إذا اعتبر قاضي التحقيق أن الفعل يؤلف جناية والأدلة كافية للاتهام، يقرر إحالة الأوراق إلى النيابة العامة، فينظم المدعي العام تقريره ويحيل الأمر إلى الهيئة الاتهامية التي تطلع على التقرير وتفصل في المطالب الواردة فيه، وتصدر قرارا بهذا الشأن يعرف بالقرار الاتهامي أو ما درج على تسميته بمضبطة الاتهام.

تضمن الهيئة الاتهامية قرارها جميع المطالب الواردة في تقرير النائب العام، وتبحث فيها، كما تبحث في المطالب والدفع المدلى بها من المدعي الشخصي والمدعى عليه، من خلال المذكرات المقدمة منهما، وتفصل في جميع هذه الأمور، بعد أن تكون عرضت الوقائع التي استثبتتها، وحددت الأدلة التي اعتمدتها تأييدا لها، ثم تنتقل إلى عملية الوصف القانوني أي البحث بمدى انطباق الوقائع الثابتة على المادة القانونية الواجبة التطبيق. ولعملية الوصف هذه أهميتها كما سنراه عند البحث في الشروط الشكلية الواجب توافرها للطعن بقرارات الهيئة الاتهامية أمام محكمة التمييز. وعلى الهيئة الاتهامية أن تبين في قرارها العناصر المادية والمعنوية المؤلفة للمادة القانونية التي تنوي تطبيقها بما فيها الاستثبات من توافر النية الجرمية، والظروف الرئيسية التي حملت المدعى عليه على ارتكاب جرمه، كما تبحث في موانع العقاب وعدم المسؤولية (كالته الجنون) إذا وجدت، وبحالة الدفاع المشروع، وبالأسباب المؤدية إلى إسقاط الدعوى العامة لمرور الزمن أو وفاة المدعى عليه، والعفو العام، كذلك تبحث الأسباب التي تمنع الملاحقة كالحصانة النيابية، والأعذار المحلة، والظروف المشددة، إلا أنه ليس لها التطرق إلى الأسباب التخفيفية المنصوص عنها في المادتين ٢٥٣ و ٢٥٤ من قانون العقوبات، لأن ذلك من شأن قضاء الحكم أي محكمة الجنايات والقاضي المنفرد.

تختتم الهيئة الاتهامية قرارها الاتهامي بالفقرة الحكمية والتي تتضمن النتيجة التي توصلت إليها وهي تتمثل بالاحتمالات الآتية:

الاحتمال الأول: منع المحاكمة لعدم توافر الأدلة أو عدم كفايتها.

الاحتمال الثاني: منع المحاكمة لعدم توافر العناصر القانونية للجرم المدعى به، وهذا الأمر يختلف عن مسألة عدم توافر الأدلة، ولهذا الاختلاف اثره كما سنراه عند البحث بموضوع فتح المحاكمة لظهور أدلة جديدة.

الاحتمال الثالث: الظنّ بالمدعى عليه إذا ما اعتبرت فعله من نوع الجنحة وإحالاته أمام القاضي المنفرد الجزائي.

الاحتمال الرابع: اتهام المدعى عليه إذا ما اعتبرت فعله من نوع الجناية وإحالاته أمام محكمة الجنايات.

وفي حال الاتهام بالجناية، يجب على الهيئة الاتهامية أن تصدر مذكرة إلقاء قبض Mandat de prise de corps بحق المتّهم، وتأمّر بإلقاء القبض عليه وسوقه إلى محل التوقيف الكائن لدى محكمة الجنايات.

يوقع قرار الاتهام القضاة المؤلفة منهم الهيئة، ويشار فيه إلى أسمائهم وإلى مطالعة النيابة العامة (المادة ٢٦٣ م.ج.).

إنّ القرار الاتهامي يستدعي الملاحظات الآتية:

الملاحظة الأولى: إنّ مندرجات القرار الاتهامي كما أشار إليها القانون، غير منصوص عنها تحت طائلة الإبطال، باستثناء ما جاء في المادة ٢٦٣ م.ج. من وجوب توقيعه من قبل الهيئة بكاملها، وتضمنينه أسماء القضاة الذين تتألف منهم ومطالعة النيابة العامة وإلا كان القرار باطلاً.

إنّ المبرّر لما أوجبه المادة ٢٦٣ م.ج. لهذه الجهة، يجد تفسيره في الأصول المتبعة أمام الهيئة الاتهامية، حيث التحقيق لديها هو سرّي ولا يتّسم بطابع العلنية أو الواجهة، فالخصوم لا يشاهدون القضاة الذين تتألف الهيئة منهم كونها لا تعقد جلسات علنية، لذلك أوجب القانون ذكر أسمائهم بصورة صريحة في القرار الاتهامي، ليتمكّن أطراف الدعوى من التعرف عليهم والتحقّق من أنّ أيّاً منهم لم يسبق له واشترك في التحقيق أو الادّعاء بنفس القضية، الأمر الذي، في حال تحقّقه، يعرّض القرار للطعن والإبطال.

الملاحظة الثانية: إنّ الهيئة الاتهامية شأنها شأن كلّ المحاكم ملزمة بتعليل قراراتها تعليلاً كافياً سواء لجهة الفصل بادّعاءات النيابة العامة ومطالبها أو مطالب ودفع المتّهم والمدعي الشخصي.

إنّ الهيئة الاتهامية في معرض تعليلها للقرار الصادر عنها لا تقوم بوظيفة قاضي

الحكم، بل هي ترأب وتدقق في التحقيق المجري لتحديد مدى كفاية الأدلة، وبالتالي فإن ما يعتمده القرار الاتهامي من أدلة وقرائن ليس بالضرورة من الفئة المثبتة للجرم بشكل جازم، فيكفي أن تكون هذه الأدلة والقرائن كافية للاتهام أو الظن، إذ يبقى لقاضي الحكم أن يقدّر بدوره الأدلة المعروضة ويناقشها بحضور الأطراف بصورة وجاهية وعلنية، ليحكم على المتهم أو يبرئه على ضوء ما يتكوّن لديه من قناعة جازمة بشأنها.

الملاحظة الثالثة: ليس للهيئة الاتهامية أن تتطرق في قرارها الاتهامي إلى جرائم مسندة إلى أشخاص غير محالين أمامها بموجب قرار قاضي التحقيق، بمعنى أنه ليس لها، أيًا كانت الأدلة المتوافرة، أن تتهم أشخاصًا قرر قاضي التحقيق منع المحاكمة عنهم دون أن يستأنف قراره لهذه الجهة.

الملاحظة الرابعة: إن مذكّرة إلقاء القبض التي تصدرها الهيئة الاتهامية بحق المتهم بجناية يجب أن تشمل اسم المتهم وشهرته وعمره ومكان ومحل ولادته وإقامته ومهنته، وعلى بيان موجز للفعل المسند إليه وعلى وصفه القانوني.

إن عدم تضمين مذكّرة إلقاء قبض جميع هذه المعلومات المتعلقة بأحوال المتهم الشخصية لا يؤدي إلى بطلانها إذا كان ما فيها كافيًا للتعريف عليه دون اشكال، خلافاً لذلك تعتبر مذكّرة إلقاء القبض باطلة وفقاً للمادة ٢٦١ م.ج. إذ لم تتضمن موجزاً للفعل المسند للمتهم ووضع القانوني أي المادة القانونية المنطبقة عليه، علماً أن مذكّرة إلقاء القبض لا تصدر إلا بحق المتهم بجناية ولا مجال لإصدارها بحق المظنون به بجناية، كما لا مجال لإصدار مذكّرة إلقاء القبض بحق القاصر، لأن هذه المذكّرة تتضمن أمراً بسوق المتهم إلى مكان التوقيف لدى محكمة الجنايات، والقاصر لا يُحال إلى هذه المحكمة بل إلى محكمة الأحداث، أما الظنين فيُحال إلى القاضي المنفرد الجزائي.

ولا بدّ من الإشارة هنا إلى الالتباس الراسخ لجهة المرجع الصالح لتنفيذ مذكّرة إلقاء القبض. فالهيئة الاتهامية يقتصر دورها على إصدار هذه المذكّرة وإعطاء الأمر بإلقاء القبض على المتهم وسوقه إلى محكمة الجنايات، إلا أن تنفيذ هذا الأمر هو منوط برئيس محكمة الجنايات على النحو المنصوص عليه في المادة ٣٣٥ م.ج. ومشروط بتمنع المتهم عن المثول أمام المحكمة بالرغم من قرار المهل الصادر بحقه، فيقرر رئيس محكمة الجنايات آنذاك وضع مذكّرة إلقاء القبض موضوع التنفيذ ويحيلها إلى النيابة العامة المختصة لتنفيذها.

٢- مهام الهيئة الاتهامية كمرجع استئنافي لقرارات قاضي التحقيق

إنّ الهيئة الاتهامية هي مرجع استئنافي للقرارات التي يصدرها قاضي التحقيق أثناء قيامه بالتحقيق أو بعد انتهائه.

والأسئلة التي تطرح في هذا الإطار تتناول المسائل الآتية:

- أ - ما هي قرارات قاضي التحقيق القابلة للاستئناف أمام الهيئة الاتهامية؟
- ب - من هم الأشخاص الذين يحقّ لهم الطعن استئنافاً بقرارات قاضي التحقيق؟
- ج - ما هو مفعول الاستئناف المقدم بهذا الصدد؟

أ - عن السؤال الأول : قرارات قاضي التحقيق القابلة للاستئناف

إنّ جميع قرارات قاضي التحقيق غير قابلة للاستئناف أمام الهيئة الاتهامية، إذ أنّ ما يصدره من قرارات هو على نوعين منها ما له صفة قضائية، ومنها ما هو غير قضائي ذات صفة تحقيقية فقط.

القرارات القضائية الصادرة عن قاضي التحقيق هي التي تفصل في مسألة قانونية كالقرار المتعلّق بالصلاحية، أو الدفوع، أو القرار القاضي بالظنّ بالمدعى عليه أو بكفّ التعقّبات بحقه إلخ...

أمّا القرارات التي ليس لها صفة قضائية، فهي التي تقتضيها معاملات الاستقصاء وجمع الأدلّة التي يستلزمها حسن سير التحقيق، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: القرار بإجراء تفتيش، أو بإصدار استنابة قضائية، أو دعوة شهود، أو تعيين خبير إلخ...

إنّ القرارات القضائية هي وحدها في الأصل قابلة للاستئناف أمام الهيئة الاتهامية، أمّا القرارات التحقيقية فإنّ استئنافها محصور بمقتضى المادة ١٣٩ م.ج. بالنيابة العامة، التي يمكنها الطعن بها وفقاً لشروط سوف نأتي على ذكرها، وبالتالي فمثل هذه القرارات غير قابل للاستئناف لا من قبل المدعي الشخصي ولا من قبل المدعى عليه.

ب - عن السؤال الثاني : من هم الأشخاص الذين يحقّ لهم الطعن استئنافاً بقرارات قاضي التحقيق.

إنّ المادتين ١٣٩ و ١٤٢ م.ج. حصرتا حقّ استئناف قرارات قاضي التحقيق بالنيابة

العامة، والمدعي الشخصي، والمدعى عليه دون سواهم، وبالتالي فإن الشاكي الذي لم يتخذ صفة الادعاء الشخصي على النحو المحدد في المادة ٦١ من م.ج. لا يمكنه الطعن استثناءً بقرارات قاضي التحقيق لانتفاء صفته.

– لجهة استئناف النيابة العامة

تنص المادة ١٣٩ م.ج. أن للمدعي العام في مطلق الأحوال أن يستأنف قرارات قاضي التحقيق. ممّا يفهم منه – كما سبق وأشرنا إليه – أن حقّ النيابة العامة باستئناف قرارات قاضي التحقيق غير محصور بالقرارات ذات الصلة القضائية بل يشمل أيضاً القرارات غير القضائية التي لها طابع تحقيقي.

مع الملاحظة أن استئناف النيابة العامة لقرارات قاضي التحقيق غير المتسمة بطابع قضائي يبقى مشروطاً بأن تكون قد طلبت من قاضي التحقيق اتخاذ القرار المطلوب، فقضى هو برد طلبها أو بعدم الأخذ به.

مثال ذلك أن يطلب النائب العام من قاضي التحقيق الاستماع إلى أحد الشهود، أو تعيين خبير، أو تفتيش أحد المنازل، فيقرر هذا الاستجابة لمثل هذا الطلب، ممّا يجعل قراره في هذه الحالة حتى ولو كان غير متمتع بالصفة القضائية قابلاً للاستئناف من المدعي العام، أمّا إذا لم يستجب قاضي التحقيق لطلب المدعي الشخصي أو المدعى عليه بالاستماع إلى شهود، ولم تكن النيابة العامة قد تقدّمت بهكذا طلب أمامه، فلا يمكنها الطعن بقراره هذا عن طريق الاستئناف.

هذا ما قضت به الهيئة الاتهامية في جبل لبنان بقرارها رقم ١٩٩٥/٤٠٤، تاريخ ١٤/١١/١٩٩٥ وقد جاء فيه:

«حيث أنّ النيابة العامة التمييزية أسندت استئنافها إلى سبب وحيد مفاده أن قاضي التحقيق لم يستجب لطلب المدعى عليه الرامي إلى التوسّع بالتحقيق، واستماع شهود وتعيين لجنة خبراء،

وحيث أنّ طلب التوسّع بالتحقيق قد ورد من المدعى عليه، وليس من النيابة العامة التي لم تطلب منه اتخاذ مثل هذا التدبير فإنّ القرار القاضي بردّ طلب التوسّع بالتحقيق كونه لا صفة قضائية له، ولم يأت ردّاً على طلب صادر عن النيابة العامة، فلا يكون لها حقّ الطعن به، ويكون استئنافها مستوجباً الرد».

وإذا كان حق استئناف قرارات قاضي التحقيق أمام الهيئة الاتهامية هو مبدئيًا من مهام النائب العام الاستئنافي، فهذا الحق يعود أيضًا للنيابة العامة التمييزية، التي لها حق مطلق باستئناف القرارات الصادرة عن قاضي التحقيق، وهذا الحق لا يمكن تعطيله بأي عمل صادر عن إحدى النيابة العامة التابعة تسلسليًا للنائب العام التمييزي، الأمر الذي نجد تفسيره في أن الدعوى العامة لا يمكن أن تكون موضوع صلح أو تنازل من قبل من أنيطت به ممارستها، فليس للتدابير المتخذة من قبل النيابة العامة الاستئنافية، بما فيها تمنعها عن استئناف قرار قاضي التحقيق، وتذيله بعبارة نظر، أي اثر بالنسبة لحق النيابة العامة التمييزية باستئناف هذا القرار، طالما أن مهلة ممارستها لهذا الحق لم تصرم بعد.

وقد أكدت الهيئة الاتهامية في جبل لبنان هذا الأمر في عدة قرارات صادرة عنها، منها القرار رقم ٩٣/٥٠، بتاريخ ١٧/٠٢/١٩٩٣ والقرار رقم ٩٥/٤٠٤، بتاريخ ١٤/١١/١٩٩٥.

إلا أنه خلافًا لذلك، إذا مارس المدعي العام الاستئنافي حقه باستئناف قرار قاضي التحقيق وأصدرت الهيئة الاتهامية قرارها نتيجة لهذا الطعن، فلا يعود للمدعي العام لدى محكمة التمييز الحق بالطعن مجددًا بقرار قاضي التحقيق، لاكتساب قرار الهيئة الاتهامية قوّة القضية المحكوم بها.

وتجدر الملاحظة أن تدوين تاريخ الاستئناف من قبل النيابة العامة في ذيل استئنافها غير كافٍ لاعتباره واردًا ضمن المهلة القانونية، فلا بدّ لذلك من أن يسجل هذا الاستئناف ضمن هذه المهلة أمّا لدى قلم قاضي التحقيق، وأمّا لدى قلم الهيئة الاتهامية، وذلك لأنّ النيابة العامة هي فريق في الدعوى الجزائية، ويطبق عليها بهذا الصدد ما هو مطبّق على المدعي والمدعى عليه.

بهذا المعنى قرار الهيئة الاتهامية في جبل لبنان، رقم ٩٣/٣٨١، تاريخ ١٦/٠٢/١٩٩٣.

- لجهة الاستئناف المقدم من المدعي الشخصي

تنصّ الفقرة ٢/ من المادّة ١٣٩ م.ج. على أنه للمدعي الشخصي أن يستأنف القرارات الصادرة بمقتضى المواد ١١٦ و ١٣١ و ١٣٢ و ١٣٣، والقرارات المتعلقة بالدفع بعدم الصلاحية، وكلّ قرار من شأنه أن يضرّ بحقوقه الشخصية.

إن المادة ١١٦ م.ج. المشار إليها تتناول حالات إطلاق سراح المدعى عليه بكفالة أو بدونها.

أما المادة ١٣١ م.ج. فتتناول القرارات التي يقضي قاضي التحقيق بموجبها بمنع المحاكمة وإطلاق سراح المدعى عليه باعتبار أن الفعل لا يؤلف جرماً أو أنه لم يقدم دليل على ارتكابه إياه.

والمادة ١٣٢ م.ج. تتعلق بقرار قاضي التحقيق القاضي باعتبار الفعل مخالفة وإحالة المدعى عليه أمام القاضي المنفرد الجزائي.

أما المادة ١٣٣ فهي تتعلق بقرار قاضي التحقيق القاضي بإطلاق سراح الظنين لأن الجرم لا يستوجب عقوبة الحبس.

إذا كانت الحالات المنصوص عليها في المواد المذكورة لا تستدعي مبدئياً إشكالات مهمة فالأمر يختلف بالنسبة لتحديد مفهوم القرارات التي يمكن أن تستأنف من قبل المدعي الشخصي كونها تلحق ضرراً بحقوقه الشخصية.

للهذه الأولى قد يفهم من هذه العبارة أن للمدعي الشخصي نفس الحق المقرر للنياحة العامة وهو إمكانية استئناف جميع القرارات الصادرة عن قاضي التحقيق بمجرد توافر مصلحة له بذلك، ولكن الأمر هو على خلاف ذلك، فعبارة «كل قرار من شأنه أن يضر بحقوق المدعي الشخصية» الواردة في المادة ١٣٩ فقرتها الثانية، لا يقصد بها سوى القرارات التي تؤثر مباشرة على الحقوق المادية للمدعي الشخصي أي حقه بالمطالبة بالتعويض، وعلة هذا التفسير الضيق لهذه العبارة مبرره بما يلي:

— لو أرادت الفقرة ٢ من المادة ١٣٩ م.ج. إعطاء المدعي الشخصي الحق باستئناف جميع قرارات قاضي التحقيق شأنه شأن النياحة العامة، لكانت نصت على ذلك صراحة كما فعلته الفقرة الأولى منها بالنسبة للمدعي العام.

— إن حق استئناف المدعي الشخصي لقرارات قاضي التحقيق لا يمكن أن يكون نطاقه متجاوزاً لموضوع دعواه الشخصية كما هي محدّدة في المادة ٦ م.ج. وقد جاء فيها «إن دعوى الحق الشخصي بالتعويض تعود للمتضرر وتتناول الضرر الناتج عن الجرم»، أي الضرر المباشر اللاحق به.

— إنَّ التوسّع بتفسير العبارة الأخيرة من الفقرة ٢ من المادة ١٣٩ م.ج. يؤدّي إلى إساءة المدعي الشخصي استعمال حقّه، وإلى إطالة أمد التحقيق ممّا من شأنه أن يعطّل سرعة البتّ بالدعوى العامّة بالرغم من تعلّقها بالنظام العام.

يبني على هذا التفسير أنّه ليس للمدعي الشخصي أن يستأنف قرار قاضي التحقيق الذي يعتبر فعل المدعى عليه من نوع الجنحة وليس من نوع الجناية ويقضي بإحالة إلى القاضي الجزائي المنفرد بدلاً من محكمة الجنايات، فالمدعي الشخصي وإن كانت له مصلحة بإحالة المدعى عليه إلى محكمة الجنايات كون المحاكمة تجري أمامها وهو موقوف، إلا أنّ هذا لا يوليه مصلحة ماديّة مباشرة تبرّر استئنافه لهذا القرار، فضلاً عن أن اعتبار الفعل من نوع الجنحة وإحالة المدعى عليه أمام القاضي المنفرد، ليس من شأنه أن يلحق بالمدعي الشخصي ضرراً مادياً مباشراً، طالما أنّه يبقى بإمكانه تبعاً لهذه الإحالة المطالبة أمام القاضي المنفرد بتعويضه عن الأضرار اللاحقة به.

هذا ما قرّره الهيئة الاتهاميّة في جبل لبنان بقرارها رقم ٩٤/٦٤٠، تاريخ ١٩/٠٤/١٩٩٤، عندما قضت برّد الاستئناف المقدّم من المدعي الشخصي المتناول الطعن بما انتهى إليه قرار قاضي التحقيق لجهة الوصف القانوني المنسوب للمدعى عليه، معلّلة هذه النتيجة بما يلي:

«حيث أنّ الوصف الجرمي الذي يمكن أن يعطيه القرار الصادر عن قاضي التحقيق باعتبار الفعل جنحة أو جناية، ليس من شأنه أن يلحق الضرر بالحقوق الشخصية للمدعي، الذي يمكنه المطالبة بها بمعزل عن الوصف القانوني المعطى للجرم بأنّه جنحة أو جناية سواء أُحيل الفاعل أمام القاضي المنفرد الجزائي أو أمام محكمة الجنايات...».

كما اعتبرت الهيئة المذكورة أنّه ليس للمدعي الشخصي الحقّ باستئناف قرار قاضي التحقيق القاضي بالظنّ بالمدعى عليه بإحدى الجرائم، ومنع المحاكمة عنه بجرائم أخرى، وقد تضمّن قرارها رقم ٩٣/٣٦٨، تاريخ ١٩٩٣/٠٧/٠١ بهذا الشأن ما يلي:

«حيث إنّ الغاية من الادّعاء الشخصي لدى القضاء الجزائي هو تحريك الدعوى العامّة توصلاً لإحالة المدعى عليه أمام القاضي المنفرد الجزائي أو أمام محكمة الجنايات، والتمكّن تبعاً لثبوت الجرم بحقّه من مطالبة بالتعويض الشخصي عن الضرر الذي سبّبه هذا الجرم للمدعي.

وحيث أنّ ما انتهى إليه القرار لجهة الظن بالمدعى عليهم بجرم الاحتيال، ومنع المحاكمة عنهم لجهة جرم التزوير ليس من شأنه أن يلحق ضرراً بالحقوق الشخصية للمدعى المستأنف، لأنّه يمكنه بعد إحالة المدعى عليهم أمام القاضي المنفرد الجزائي بجرم الاحتيال، أن يطالب بالزامهم بالتعويضات الكاملة التي يمكن أن تترتب له نتيجة هذا الجرم أمام المرجع المذكور، وبالتالي ليس من شأن القرار المستأنف أن يؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على التعويضات التي يمكن أن تقرّر للمدعى ولا على حقوقه الشخصية».

من جهة أخرى إنّ حق الاستئناف المقرّر للمدعى الشخصي يطرح سؤالين:

الأوّل: هل للمدعى الشخصي الحقّ باستئناف قرار قاضي التحقيق القاضي بترك المدعى عليه؟

الثاني: هل يحقّ له الطعن بقرار قاضي التحقيق القاضي باسترداد مذكرة التوقيف وفقاً للمادة ١٠٤ م.ج.؟

إنّ قرار قاضي التحقيق بترك المدعى عليه لا يدخل ضمن القرارات الصادرة بمقتضى المادة ١١٦ والتي أجازت المادة ١٣٩ للمدعى الشخصي استئنافها، فالمادة ١١٦ المذكورة تبحث بمسألة تخليّ سبيل المدعى عليه بكفالة أو بدونها بعد أن تكون قد صدرت بحقه مذكرة توقيف، في حين أنّ مثل هذه المذكرة غير متوافرة في حالة الترك. أجابت الهيئة الاتهامية في جبل لبنان عن السؤال الأوّل بقرارها رقم ٩٥/٣٤٦، تاريخ ١٩/١٠/١٩٩٥ فأوردت ما يلي:

«إذا كان للنياية العامة الحقّ باستئناف القرارات الصادرة عن قاضي التحقيق والآيلة خلافاً لطلبها إلى ترك المدعى عليه بسند إقامة وذلك وفقاً للفقرة الأولى من المادة ١٣٩، إلا أنّ الفقرة ٢/ من هذه المادة لا تجيز للمدعى ذلك، وإن إعطاءه مثل هذا الحقّ لا يمكن أن يتمّ بالقياس على الحالة الملحوظة في الفقرة ٢/ من المادة ١٣٩ التي تجيز استئناف قرارات قاضي التحقيق الصادرة بمقتضى المادة ١١٦ وذلك لاختلاف وحدة الحال بين الوضعين، لأنّ ما نصّت عليه المادة ١١٦ يتناول تخليّة سبيل المدعى عليه بكفالة أو بدونها، الأمر الذي يفترض بأن يكون قد سبق ذلك قرار عن قاضي التحقيق بتوقيف المدعى عليه وجاهياً، وهذا غير متحقّق

فيما خصّ القرار القاضي بترك المدعى عليه بسند إقامة، إذ أنّ هذا الترك يتمّ دون أن يكون هناك من مذكرة توقيف صادرة بحقه وقبل صدور مثل هذه المذكرة».

أمّا بالنسبة للسؤال الثاني المتعلّق بإمكانية استئناف المدعي الشخصي لقرار قاضي التحقيق المتضمّن استرداد مذكرة التوقيف، فقد نصّت المادة ١٠٤ م.ج. فقرة ٢ على ما يلي:

«لقاضي التحقيق أن يقرّر أثناء المعاملات التحقيقية ومهما كان نوع الجريمة استرداد مذكرة التوقيف بموافقة المدعي العام على أن يتخذ المدعى عليه مقاماً مختاراً في مركز قاضي التحقيق ليلبّغ فيه جميع المعاملات المتعلّقة بالتحقيق وإنفاذ الحكم. وقرار قاضي التحقيق باسترداد مذكرة التوقيف لا يقبل المراجعة».

إنّ المادة ١٠٤ تشترط لاسترداد مذكرة التوقيف وجود توافق بهذا الشأن بين قاضي التحقيق والمدعي العام وتؤكد أنّ قرار الاسترداد لا يخضع لأي مراجعة.

هل ان هذا المنع للمدعي الشخصي من الطعن باسترداد مذكرة التوقيف هو مطلق؟ أجابت الهيئة الاتهامية في جبل لبنان بقرارها رقم ٩٣/٣٢، تاريخ ١٧/٠٢/١٩٩٣، وقد قبلت الاستئناف المقدم من المدعي الشخصي طعنًا بقرار قاضي التحقيق استرداد مذكرة التوقيف مبررة ذلك بما يلي:

«حيث أنّ اعتماد النظرية القائلة بأنّه لا يجوز للمدعي الشخصي استئناف قرارات استرداد مذكرات التوقيف الصادرة خلافاً للقانون، لأجزنا بذلك لقاضي التحقيق قطع الطريق عليه للطعن بقرارات تخلية السبيل، وذلك باللجوء إلى استرداد مذكرة التوقيف ودونما التقيّد بالضمانات التي اشترطتها المادة ١٠٤ والمتمثلة بوجوب الحصول على موافقة النيابة العامة قبل حصول الاسترداد.

إنّ استئناف قرارات قاضي التحقيق المتعلّقة باسترداد مذكرة التوقيف -من قبل المدعي الشخصي- ينحصر فقط في الحالة التي لا يكون قد راعى فيها الشروط المنصوص عليها في المادة ١٠٤، أمّا إذا تقيّد بها فلا يعود من مجال للطعن بقراره. وحيث ان موافقة النيابة العامة المسبقة التي اشترطتها المادة ١٠٤ هي من المعاملات الجوهرية التي أرادها القانون منعاً للتقدير الاستثنائي لقاضي التحقيق بهذا الشأن،

وحرصاً أن لا يتمّ اللجوء إلى استرداد مذكرات التوقيف دون توافر الجدية في الواقع والقانون».

«وحيث ان القرار بعدم مراعاته شروط المادة ١٠٤ م.ج. (لجهة عدم أخذ موافقة النيابة العامة) يكون قد خالف قاعدة جوهرية تهدف إلى تأمين حسن سير العدالة ممّا يجعل القرار مستوجباً الإبطال والاستئناف مقبولا في الأساس».

– لجهة الاستئناف المقدم من المدعى عليه

تنصّ الفقرة ٣ من المادة ١٣٩ م.ج.:

«ليس للمدعى عليه أن يستأنف سوى القرارات الصادرة بمقتضى المادة ١١٦ والقرارات المتعلقة بالدفع بعدم الصلاحية».

كما تنصّ المادة ٧٤ منه:

«إذا أدلى المدعى عليه أثناء التحقيق بدفع يتعلّق بعدم سماع الدعوى أو بسقوطها أو بكون الفعل لا يستوجب عقاباً وجب على قاضي التحقيق بعد أن يستمع إلى المدعى الشخصي ويستطلع رأي المدعى العام أن يفصل في الدفع خلال أسبوع من تاريخ الادلاء به. وقراره بهذا الشأن يقبل المراجعة وفقاً للأصول المبينة في الفصل الخاص باستئناف قرارات قاضي التحقيق وهذه المراجعة لا توقف سير التحقيق».

يفهم من هذين النصّين ان للمدعى عليه حقّ استئناف قرارات قاضي التحقيق المتعلقة برفض تخلية سبيله كما هو منصوص عليها في المادة ١١٦ م.ج. من جهة، ومن جهة أخرى له الحقّ باستئناف القرارات الصادرة بمقتضى المادة ٧٤ أي تلك المتناولة دفعاً شكلياً كالدفع بعدم الصلاحية والدفع بعدم سماع الدعوى أو سقوطها، والدفع بكون الفعل لا يستوجب عقاباً.

إنّ نصّ هاتين المادتين يطرح السؤالين الآتيين:

السؤال الأوّل: هل يمكن للمدعى عليه أن يطعن بقرار قاضي التحقيق القاضي برفض تخلية سبيله بحق؟

السؤال الثاني: ما هو مفهوم الدفع الشكلي المنصوص عليها في المادة ٧٤ م.ج.، والتي يعود للمدعى عليه استئناف القرارات الصادرة بشأنها؟

فغن السؤال الأول:

إن «تخلية السبيل بحق» تتم في مواد الجنحة التي لا يتجاوز فيها الحد الأقصى للعقوبة سنة حبس.

نشأت الصعوبة من كون المادة ١٣٩ حصرت حق الاستئناف المعطى للمدعى عليه بحالات محدّدة في المادة ١١٦، ولم تأتِ على ذكر للمادة ١١٥ التي تنصّ على شروط تخلية السبيل بحق.

إلا أنه وبالرغم من واقع النص هذا لا نرى ما يمنع المدعى عليه من استئناف قرارات قاضي التحقيق القاضية برفض تخلية سبيله بحق وذلك قياساً على حقّه باستئناف قراراته لجهة رفض تخلية سبيله بكفالة والوضعين متساويين إذ في كلتي الحالين يكون التوقيف مبنياً على وجود مذكرة توقيف صادرة عن قاضي التحقيق.

ولكن يجب أن يحصر الاستئناف بتوافر أو عدم توافر الشروط المفروضة في الفقرة ٢ من المادة ١١٥ م.ج. وليس على ملائمة القرار، بمعنى أن المدعى عليه الذي يستأنف القرار القاضي برفض تخلية سبيله بحق له أن يني استئنافه على كون قرار الرفض قد صدر بالرغم من أن الفعل هو من نوع الجنحة التي لا تتجاوز عقوبتها سنة حبس.

إن اعتماد النظرية المعاكسة، يؤدّي إلى تمكين قاضي التحقيق من قطع الطريق على المدعى عليه من ممارسة حقّه في الطعن بقرارات تخلية السبيل، عن طريق وصفها بأنها خاضعة للمادة ١١٥ وليس للمادة ١١٦.

وعن السؤال الثاني المتعلّق بمفهوم الدفوع الشكّلية التي يعود للمدعى عليه وفقاً للمادة ٧٤ م.ج. استئناف قرارات قاضي التحقيق الصادرة بشأنها.

إنّ هذه الدفوع كما سبق وذكرنا تتناول الدفع بعدم الصلاحيّة، الدفع بعدم سماع الدعوى أو سقوطها، والدفع بكون الفعل لا يستوجب عقاباً.

— بالنسبة للدفع بعدم الصلاحيّة —

إنّ الدفع بعدم الصلاحيّة المنصوص عليه في المادة ٧٤ م.ج. يجب أن يؤخذ بمفهومه الضيق والصحيح والمقصود به عدم الصلاحيّة النوعيّة والشخصيّة والمكانيّة، أمّا

الدفع بانتفاء صفة الادّعاء أو بكون النزاع مدنيًا فلا يدخل في مفهوم الدفع بعدم الصلاحية على النحو المحدّد أعلاه، ولا يمكن الادّلاء به للقول بعدم صلاحية قاضي التحقيق للنظر بالشكوى المقدّمة أمامه.

هذا ما قضت به الهيئة الاتهامية في جبل لبنان بقرارها رقم ٩٣/١٠٠ تاريخ ١٥/٤/١٩٩٣، وقرارها الصادر بتاريخ ١٩٩٣/٧/٢١ معتبرة بأنّه لا مجال للموازاة بين الدفع بعدم الاختصاص والدفع بسبق الادّعاء، لأنّه لكي يتحقّق هذا الدفع الأخير لا بدّ أن تكون الدعوى مقامة أمام محكمتين مختلفتين كلتاهما مختصة للنظر بها، أي أن تحقّق اختصاص المحكمة هو شرط من شروط توافر الدفع بسبق الادّعاء ممّا يجعله غير موازيا للدفع بعدم الاختصاص وغير مؤلفًا للدفع الشكلي المنصوص عليه في المادة ٧٤ م.ج.

- بالنسبة للدفع بعدم سماع الدعوى أو سقوطها

فقد حدّدته الهيئة الاتهامية بقرارها تاريخ ١٩٩٣/٧/٢٩ بقولها انها الدفوع التي تمنع تحريك الدعوى العامة بالرغم من ان الجرم موضوعها تتوافر فيه جميع العناصر المقررة قانوناً، أي جميع أركانه المادية والمعنوية كالدفع بالحصانة النيابية، أو الدفع بمرور الزمن أو الدفع بسقوط الدعوى للوفاة. معتبرة ان الادلاء بعدم توافر الإنذار في جرم إساءة الأمانة لا يشكّل دفعًا بعدم سماع الدعوى أو عدم قبولها بمفهوم المادة ٧٤ م.ج. لأنّ الإنذار هو ركن من أركان جريمة إساءة الأمانة والتطرّق إليه يستوجب البحث في موضوع الدعوى وأساسها.

- بالنسبة للدفع المبني على كون الفعل لا يستوجب عقاباً

أثار تفسير هذه العبارة من المادة ٧٤ م.ج. تناقضات وتضارب في الاجتهاد، فذهب البعض إلى توسيع مفهومها إلى حدّ جعله شاملاً للدفع المبني على كون النزاع مدنيًا والدفع المتعلّق بانتفاء العناصر المادية والمعنوية المؤلفة للجرم.

إنّ تحديد مفهوم الفعل الذي لا يستوجب عقاباً والمقصود في المادة ٧٤ يحتمّ اللجوء إلى الغاية المتوخاة منها وهي تجنب قاضي التحقيق مهمة متابعة الاجراءات المعقدة التي تستدعيها عمليات التحقيق دون جدوى، وكذلك تجنب المدعى عليه الأضرار المادية والمعنوية التي يمكن أن تلحق به من جراء ذلك بالرغم من ان الفعل المنسوب إليه غير قابل للتجريم والمعاقبة.

فعلى ضوء هذه الغاية يمكن تحديد الأفعال التي لا تستوجب عقاباً بأنها تلك التي يستدعي التحقق منها الانطلاق من معايير موضوعية لا تستلزم التطرق إلى إجراءات التحقيق المعقدة، كما لا تستلزم البحث في عناصر شخصية تتناول نسبة الفعل إلى المدعى عليه من الوجهة المادية والمعنوية.

إن هذه المعايير الموضوعية ليست متحققة سوى في الركن القانوني للجرم الذي يتميز بطابع موضوعي باعتباره مجرد تكييف قانوني ونتيجة علاقة مباشرة بين الفعل والقواعد القانونية وهذه العلاقة لا شأن لشخصية المدعى عليه بها ولا دور لعلمه وإرادته في تحديدها، فضلاً عن أن عملية التحقق من توافر الركن القانوني للجريمة هي سابقة حتماً لعملية التحقق من ركنها المادي وركنها المعنوي.

إن نفي توافر الركن القانوني يوفر على قاضي التحقيق البحث في مدى توافر الركنين المادي والمعنوي، كما يوفر على المدعى عليه عناء السعي لنفي نسبة الجرم إليه.

إن التحقق من الركن القانوني للجريمة يرتبط بمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات، بمعنى أن الفعل الذي لا يستوجب عقاباً في مفهومه المقصود في المادة ٧٤ م.ج. هو ذلك الفعل الذي لا تعتبره القوانين الجزائية جريمة معاقب عليها، فإن تبين لقاضي التحقيق بصورة موضوعية، أن الفعل المنسوب للمدعى عليه ليس من الأفعال المعاقب عليها بأي نص جزائي، أو هو من الأفعال التي تتناولها أسباب التبرير المنصوص عنها في المادة ١٨٣ وما يليها عقوبات (دفاع مشروع، تنفيذ أمر شرعي) وجب عليه التوقف عن متابعة التحقيق وإصدار القرار بمنع المحاكمة.

يراجع بهذا المعنى: قرار الهيئة الاتهامية في جبل لبنان رقم ٩٣/٥٩ تاريخ ١٩٩٣/٢/٢٤، وقرارها رقم ٩٤/٣٤٦ تاريخ ١٩٩٤/١٠/٦.

وعليه لا يعتبر دفعاً شكلياً بهذا المفهوم الدفع بانتفاء الركن المادي أو المعنوي للجريمة فهو يؤلف دفاعاً في الأساس يستوجب التطرق إليه البحث في موضوع الدعوى، كما لا يعتبر كذلك الدفع بكون النزاع مدنياً، لأن مثل هذا الدفع ليس سوى نفي لتوافر العناصر المادية والمعنوية للجرم.

وعن السؤال الثاني: ما هو مفعول الاستئناف المقدم طعناً بقرار قاضي التحقيق إن لاستئناف قرار قاضي التحقيق أمام الهيئة الاتهامية مفعول ناشر ومفعول موقف للتنفيذ.

لجهة المفعول الناصر: إن الاستئناف ينشر الدعوى أمام الهيئة الاتهامية في الأوجه المستأنفة من القرار، فلا يحقّ لها التطرّق إلى ما لم يتناوله الاستئناف ما لم تقرر ممارسة حقّها بالتصديّ للأساس.

مثال ذلك: إذا أحيل أمام قاضي التحقيق مدعى عليهما، أحدهما مدني والآخر عسكري فقررّ عدم صلاحيّته للنظر بالجرم المساق بحقّ العسكري ومنع المحاكمة عن المدعى عليه المدني لعدم الدليل واستأنفت النيابة العامة الشق من القرار المتعلّق بالمدني، فإنّ الهيئة الاتهامية تحصر بحثها بالبند المستأنف دون الآخر، أمّا إذا تعرّضت للشق الأول دون ممارسة حقّها بالتصديّ فتكون قد خالفت القانون وعرضت قرارها للطعن.

إنّ المفعول الناصر للاستئناف يقتصر على الأشخاص الذين استأنفوا القرار أو الذين وجّه إليهم الاستئناف ولا يتعدّاه إلى سواهم.

فإذا تعدّد المدعى عليه، واستأنف أحدهم فلا يستفيد من هذا الاستئناف غير المستأنفين ولو كان وضعهم مماثلاً للمستأنف.

استثناء لهذه القاعدة، إنّ المفعول الناصر للاستئناف المقدّم من النيابة العامة طعنًا بالقرار النهائي لقاضي التحقيق المتعلّق بالظن أو بمنع المحاكمة هو مفعول كامل بمعنى ان الهيئة الاتهامية في هذه الحالة تضع يدها على الدعوى العامة وتتولّى حرية التصرف بها دون التقيّد بقرار المحقّق أو التقيّد بالإطار الذي حدّده استئناف النيابة العامة.

مثال على ذلك: إذا استأنفت النيابة العامة قرار قاضي التحقيق باعتبار فعل المدعى عليه جنحة تعاطي المخدرات وطلبت اعتبار فعله من نوع الجناية، فللهيئة الاتهامية أن تقررّ منع المحاكمة عن المدعى عليه دون أن تأخذ بأي من الوصفين بمعنى أن استئناف النيابة العامة الرامي إلى التشديد يخول الهيئة الاتهامية اتّخاذ قرار أرحم بحقّ المدعى عليه وحتىّ بمنع المحاكمة عنه.

لجهة مفعول الاستئناف الموقوف للتنفيذ: إنّ القرار القاضي بمنع المحاكمة عن المدعى عليه وباسترداد مذكرة التوقيف الصادرة بحقه تبعاً لذلك، لا ينفذ إلا بعد انقضاء مهلة استئناف النيابة العامة والمدعي الشخصي أو بعد البتّ بالاستئناف في حال حصوله وذلك خلافاً لقرار ترك المدعى عليه، بحيث ان استئنافه من قبل النيابة العامة لا يوقف تنفيذه لعدم وجود أي مذكرة صادرة بحقه تجيز الإبقاء عليه موقوفاً.

أمّا إذا قرّرت الهيئة الاتّهاميّة فسخ قرار الترك فهي تعيد الملف إلى قاضي التحقيق من أجل إصدار مذكرة توقيف بحقّ المدعى عليه.

وقد أثارَت هذه المسألة جدلاً كبيراً في الاجتهاد اللبناني، حيث اعتبرت محكمة التمييز بأنّ الهيئة الاتّهاميّة عندما تقرّر فسخ قرار قاضي التحقيق القاضي بترك المدعى عليه، لا يمكنها إعادة الملف إلى قاضي التحقيق لإصدار مذكرة توقيف، بل لها أن تقرّر هي إصدار مثل هذه المذكرة.

إنّ ما ذهب إليه محكمة التمييز من هذه الوجهة يتناقض مع التقنيّة المتبعة في إصدار مذكرة التوقيف من جهة، ومع الأصول القانونيّة المعتمدة أمام الهيئة الاتّهاميّة من جهة أخرى.

وبالفعل،

فقد نصّت المادة ١٠٤ على ما مضمونه بأنّه لا يمكن لقاضي التحقيق إصدار مذكرة توقيف بحقّ المدعى عليه إلا بعد استجوابه، ما لم يكن فاراً، ففي الحالة الأولى تكون مذكرة التوقيف وجاهيّة أمّا في الحالة الثانية فتكون غيابيّة.

والمعلوم ان الاجراءات المتبعة أمام الهيئة الاتّهاميّة، ما لم تقرّر التوسّع بالتحقيق، هي إجراءات خطيّة وسريّة تتمّ دون جلب المدعى عليه أمامها، فكيف يمكن لهذه الهيئة والحال كذلك أن تصدر بعد فسخ قرار قاضي التحقيق بترك المدعى عليه مذكرة توقيف وجاهيّة بحقه وهي غير قادرة وفقاً للأصول المتبعة لديها على جلبه أمامها؟ أمّا ان يقال ان للهيئة الاتّهاميّة في هذه الحال إصدار مذكرة توقيف غيابيّة بحقّ المدعى عليه فهو أمر مرفوض أيضاً، لأنّ مذكرة التوقيف الغيابيّة لا يمكن إصدارها إلا في حال فرار المدعى عليه، وفراره يفترض أن يكون قد دعي أمام الهيئة وتمنع عن المثول الأمر غير المتحقّق. من هنا عدم توافر الإمكانية العمليّة لتطبيق ما ذهب إليه محكمة التمييز بقرارها المذكور، وبالتالي فإنّ فسخ الهيئة الاتّهاميّة لقرار الترك يوجب عليها أن تعيد الملف إلى قاضي التحقيق لإصدار مذكرة توقيف وجاهيّة بحقّ المدعى عليه بعد استدعائه مجدّداً، وإلا إصدار مذكرة توقيف غيابيّة بحقه إن لاذ بالفرار وامتنع عن المثول أمامه. وهذا الأمر ليس فيه افتئات على استقلاليّة قاضي التحقيق الذي يصبح بهذه الحالة وسيلة لتنفيذ قرار الهيئة الاتّهاميّة القاضي بتوقيف المدعى عليه، وهذه الوسيلة تفرضها تقنيّات الأصول المتبعة

لدى الهيئة الاتهامية بمعنى ان قرار التوقيف في هذه الحال يكون صادراً عن الهيئة الاتهامية ومنفذاً من قبل قاضي التحقيق وبالتالي فإن طلب تخلية السبيل بشأنه لا بد أن يقدم إليها وليس إلى قاضي التحقيق.

فضلاً عن ذلك فإن الهيئة الاتهامية تجد نفسها ملزمة في حالات مماثلة بالتقيّد بما يفرضه عليها قرار محكمة التمييز في قضايا تعيين المرجع دون أن يفسر الأمر على أنه مساس باستقلاليتها.

مثال ذلك إذا قرّرت الهيئة الاتهامية بأن الفعل المسند إلى المدعى عليه يشكّل جنحة وإحالات الظنين أمام القاضي المنفرد الذي اعتبر ان الفعل يؤلّف جناية فأحيلت القضية أمام محكمة التمييز بصفتها محكمة تعيين المرجع تطبيقاً لأحكام المادة ١٢٢ تنظيم قضائي فإذا قرّرت محكمة التمييز ان الفعل المسند إلى المدعى عليه يؤلّف جناية أحالت القضية أمام الهيئة الاتهامية مجدداً لإصدار قرار الاتهام، وعلى الهيئة الاتهامية في هذه الحال أن تقيّد بقرار محكمة التمييز بصفتها محكمة تعيين المرجع وتضع يدها مجدداً على النزاع نفسه ولو سبق لها وأصدرت قراراً مخالفاً بشأنه.

يبقى أن نشير إلى ان استئناف النيابة العامة أو المدعي الشخصي لقرار قاضي التحقيق القاضي بتخلية سبيل المدعى عليه، يوقف تنفيذ هذا القرار، ويبقى المدعى عليه قيد التوقيف حتّى يبت بالاستئناف من قبل الهيئة الاتهامية.



العنوان الثاني :

القرارات التي يمكن أن تصدر عن الهيئة الاتهامية

كنا قد أشرنا إلى أنّ ما تهدف إليه قرارات الهيئة الاتهامية يتناول إمّا منع المحاكمة أو الاتهام أو الظن وبالتالي الإحالة إلى قضاء الحكم.

ولن نعود في هذا السياق إلى هذه القرارات وقد تطرقنا سابقاً إلى المسائل التي يمكن أن تطرح بصددّها.

ما سنتناوله تحت هذا العنوان يتعلّق بفئتين من القرارات يمكن للهيئة الاتهامية

اتّخاذها قبل الفصل بموضوع الدعوى وهما: قرار التصديّ للأساس، وقرار فتح التحقيق لظهور أدلة جديدة.

١- قرار التصديّ للأساس : L'évocation

عدّة أسئلة تطرح في هذا الإطار لا بدّ من الإجابة عليها:

السؤال الأوّل: ما هو مفهوم قرار التصديّ للأساس؟

إنّ قرار التصديّ للأساس هو الحقّ الذي يعطيه القانون لمرجع قضائي أعلى بأن يجذب أمامه دعوى أو أحد وجوهها ليبتّ بها عوضاً عن المرجع الأدنى مرتبة في السلم القضائي، وذلك نتيجة تقاعس هذا المرجع الأخير أو ذهوله عن فصلها.

وإذا كان حقّ التصديّ للأساس هو من الاجراءات المقرّرة لمعظم المراجع الاستئنافية، فإنّه يتّخذ طابعاً خاصاً بالنسبة للهيئة الاتّهاميّة لأنّه يمكنها عن طريق ممارستها لهذا الحقّ، وخلافاً للقاعدة العامّة القائلة بفصل سلطة الملاحقة عن سلطة التحقيق، من أن تعتمد تلقائياً إلى تحريك الدعوى العامّة بمعزل عن النيابة العامّة، وتباشر التحقيق بشأنها للتوصّل إلى إصدار قرارها، كما ان هذا الحقّ الممنوح للهيئة الاتّهاميّة هو أشمل من حقّ التصديّ الممنوح لمحاكم الاستئناف المدنيّة حيث ممارسة المحكمة له محصور بحالة واحدة، هي أن يكون القرار الصادر عن القاضي المنفرد غير فاصل لأساس الحقّ، وان تكون محكمة الاستئناف قد قضت بفسخ القرار المستأنف. أمّا فيما يخصّ الهيئة الاتّهاميّة فإنّ سلطتها في التصديّ تبدو أوسع وأشمل، إذ يمكنها ممارسة هذا الحقّ بمجرد وضع يدها على الدعوى دونما حاجة لفسخ قرار قاضي التحقيق.

السؤال الثاني: ما هي شروط ممارسة الهيئة الاتّهاميّة لحقّها بالتصديّ للأساس

إنّ قرار التصديّ للأساس بالنسبة للهيئة الاتّهاميّة يجد مرتكزه القانوني في نصّ المادة ٢٦٤ م.ج. التي تنصّ على ما حرفتيه:

«في مطلق القضايا إذا لم تكن الهيئة الاتّهاميّة قد أصدرت بعد قرارها باتّهام الظنين أو بعدم اتّهامه، فلها أن تأمر من تلقاء نفسها بإجراء التعقّبات أو بجلب الأوراق وتجري التحقيقات بواسطة أحد أعضائها سواء قد شرع فيها قبلاً أم لم يشرع وتنظر بعد ذلك في المقتضى».

إنّ تشريح نصّ المادة ٢٦٤ المذكورة وما أعطاه الاجتهاد من تفسير لها يمكن من استنباط الشروط الواجب توافرها لممارسة الهيئة الاتهامية لحقّها بالتصدّي للأساس وهي كالآتي:

أ - لممارسة حقّ التصدّي يجب أن لا تكون الهيئة الاتهامية قد أصدرت قراراً بموضوع الدعوى لجهة الاتهام والظن أو منع المحاكمة، لأنّه باتّخاذها مثل هذا القرار ترتفع يدها عن الدعوى ولا يعود بإمكانها التصدّي لأيّ وجه من وجوهها.

ب - يجب أن تكون الهيئة الاتهامية قد وضعت يدها على الدعوى بصورة قانونية. ولا يتمّ ذلك في القضايا الجنائية إلا بمراعاة أحكام المادة ٢٥٠ م.ج. التي توجب على المدعي العام خلال خمسة أيام من استلامه الأوراق المرسلة إليه من قبل قاضي التحقيق (١٣٦ م.ج.) ان ينظّم تقريره ويحيل الأمر إلى الهيئة الاتهامية. بمعنى آخر يجب أن تكون الهيئة قد وضعت يدها على الدعوى بصفتها سلطة اتّهام.

أمّا في القضايا الجنحية فالهيئة تضع يدها على الدعوى بصورة قانونية بموجب استئناف قرار قاضي التحقيق وفقاً لأحكام المادتين ١٣٩ و ١٤١ م.ج. أي بصفتها مرجعاً استئنافياً.

ج - يجب أن يكون قرار قاضي التحقيق قد سهى عن ملاحقة الجرم، أمّا إذا تطرّق إليه فقضى بمنع المحاكمة أو بالاتّهام أو الظن، لا يبقى للهيئة الاتهامية إمكانية لممارسة حقّها بالتصدّي، فالطريق الصحيح في مثل هذه الحال لوضع يدها على الدعوى هو عن طريق الاستئناف أو عن طريق الإحالة إليها بصفتها سلطة اتّهام في القضايا الجنائية.

ينبنى على ذلك النتائج التالية:

أ - إذا كان في القضية الواحدة عدّة جنائيات اقترنت احداها بقرار منع المحاكمة، في حين اغفل قاضي التحقيق التطرّق إلى الجنائيات الأخرى، فإنّ ممارسة حقّ التصدّي من قبل الهيئة الاتهامية لا يمكن أن يتناول الشق من القرار القاضي بمنع المحاكمة، ويقتصر الأمر على الجنائيات التي لم يتناولها قرار قاضي التحقيق.

ب - ليس للهيئة الاتهامية أن تمارس حقّها بالتصدّي إذا كان الاستئناف المرفوع إليها مردوداً في الشكل، وعلة ذلك انه إذا لم يكن بمقدور الهيئة الاتهامية أن تضع يدها

على موضوع الدعوى بسبب ردّ الاستئناف شكلاً، فوجه أولى أن لا يكون بمقدورها ممارسة حقّها في التصديّ عن طريق المباشرة بإجراء تحقيقات جديدة.

السؤال الثالث : ما هو مدى حقّ التصديّ الممنوح للهيئة الاتهامية؟

إنّ حقّ التصديّ المقررّ للهيئة الاتهامية يمكن أن يتناول أشخاصاً محالين إليها أو أشخاصاً غير محالين.

– بالنسبة للأشخاص المحالين إلى الهيئة الاتهامية

إذا قضى قاضي التحقيق بملاحقة شخص بجريمة ما، وسهى عن ملاحقته بجريمة أخرى مستفادة من التحقيق وأحيلت الدعوى قانوناً أمام الهيئة الاتهامية، يمكنها في هذه الحالة أن تصدّي لهذه الجريمة عن طريق إجراء تحقيق جديد بواسطة أحد أعضائها فتستمع إلى المدعى عليه المعين وتقرّر مقتضى القانوني.

– بالنسبة للأشخاص غير المحالين إلى الهيئة الاتهامية

لا بدّ هنا من استعراض هذه المسألة من أوجه عدة:

الوجه الأوّل: إدعاء بحقّ مدعى عليهما.

يقرّر قاضي التحقيق إحالة أحدهم إلى الهيئة الاتهامية باعتبار فعله مؤلفاً لجناية أمّا الآخر فيحيله إلى القاضي المنفرد باعتبار فعله من نوع الجنحة.

للهيئة الاتهامية في هذه الحالة إجراء المقتضى بحقّ المدعى عليه المحال بالجنحة أمام القاضي المنفرد إذا رأت في الأوراق مبرراً، وذلك ليس فقط سنداً للمادة ٢٦٤ م.ج. التي توليها حقّ التصديّ، بل أيضاً سنداً للمادة ٢٥٧ التي تولي الهيئة الاتهامية عند الاقتضاء الحقّ بإجراء تحقيقات جديدة، عند وضع يدها على الدعوى.

الوجه الثاني: في حال حصول استئناف لقرار صادر عن قاضي التحقيق غير فاصل بأساس النزاع، كالقرار القاضي بتخلية السبيل، أو القرار المتعلّق بأحد الدفوع المنصوص عليها في المادة ٧٤ م.ج. كالدفع بعدم الصلاحية، يمكن للهيئة الاتهامية بعد أن تبتّ بقانونية القرار أن تصدّي للأساس وتضع يدها على القضية برمتها وتجري التحقيقات المناسبة بواسطة أحد مستشاريها وتفصل بموضوع الدعوى نهائياً، ولو أدّى ذلك إلى حرمان الأطراف درجة من درجات المحاكمة.

إن الحق المقرّر للهيئة الاتهامية في مثل هذه الحالة يبدو خطيراً لأنّه يخولها رفع يد قاضي التحقيق عن متابعة الدعوى التي ينظر فيها بصورة أصولية، وليس من ضابط لهذا الأمر سوى عدم إساءة استعمال الهيئة الاتهامية لحقّها بالتصدي، بل أن تمارسه فقط في إطار وظيفتها وهي ملاحقة جميع الجرائم والأشخاص كي لا يفلت أحد من العقاب الذي يستحقّه.

٢- قرار فتح التحقيق لظهور أدلة جديدة

إذا كانت القرارات المبرمة الصادرة عن المحاكم تتمتع بقوة القضية المحكمة فالأمر هو على خلاف ذلك بالنسبة لقرارات الهيئة الاتهامية وقرارات قاضي التحقيق.

وبالفعل تنصّ المادة ٢٧٠ م.ج. على انه إذا كانت الهيئة الاتهامية قد قرّرت عدم اتّهام الظنين بالفعل المسند إليه لعدم كفاية الأدلة، ثمّ ظهرت أدلة جديدة تؤيد التهمة بحقه، فإنّ الهيئة الاتهامية تضع يدها ثانية على الدعوى وتجري تحقيقاً مجدداً فيها.

- ما هي الأدلة الجديدة التي تولي الهيئة الاتهامية حقّ تقويض قوّة القضية المحكمة؟

حدّدت المادة ٢٧١ م.ج. الأدلة الجديدة بإفادات الشهود والأوراق والمحاضر التي لم تكن الهيئة قد بحثتها وكان من شأنها تقوية الأدلة التي لم تجدها الهيئة الاتهامية كافية أو السير بالتحقيق في وجهة تؤدّي إلى ظهور الحقيقة.

يستنتج من نصّ المادة ٢٧١ المذكورة القواعد الآتية:

أ - إنّ الأدلة الجديدة التي تبرّر وضع الهيئة الاتهامية يدها مجدداً على الدعوى تتناول جميع وسائل الإثبات المعتمدة في القانون الجزائي منها إفادات الشهود أو المحاضر أو المستندات أو أي وسيلة اثبات أخرى، مع الإشارة إلى ان الوسائل المحدّدة في المادة ٢٧١ م.ج. والمعتبرة كأدلة جديدة هو تعداد على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر.

ب - يقصد بالدليل الجديد المعني في المادة ٢٧١ المذكورة، الدليل الذي لم يوضع قيد المناقشة ولم يخضع لتدقيق المرجع القضائي الذي حقّق في الدعوى وأصدر قرار منع المحاكمة، بمعزل عمّا إذا كان هذا الدليل متوافراً قبل تقديم الدعوى أم بعدها، شرط أن لا يكون معروضاً في ملف الدعوى أو أن لا يكون توافر فيها أي مستند من شأنه أن يشير إلى وجود الدليل المفترض انه جديد.

حدّدت الهيئة الاتهاميّة في جبل لبنان بقرارها رقم ٩٤/٣٥٨ تاريخ ١٠/٤/١٩٩٤ مفهوم الدليل الجديد بقولها:

«يعتبر الدليل جديداً ومبرراً لإعادة فتح التحقيق إذا توافر فيه شرطان أولهما أن لا يكون في ملف التحقيق المقترن بقرار منع المحاكمة أي مستند يشير إليه، والثاني أن يكون هذا الدليل من شأنه أن يعزز الأدلة السابقة التي اعتبرت غير كافية للظن».

وتابعت الهيئة في قرارها لتقول:

«وحيث انه تطبيقاً لهذه القواعد فإنّ الدليل لا يعتبر جديداً إذا كان قد سبق وعرض على الهيئة التي صدر عنها قرار منع المحاكمة، وان لم تكن قد استثمرته في حيثيات قرارها، إذ ان عدم استثمارها له لا يعني عدم اطلاعها عليه، بل قد يكون مرده توافر أدلة أو قرائن أخرى في الملف هي من الجدية والقوة التي تبرر إهمالها للدليل المعروف عليها والذي لم ترى مبرراً للأخذ به.

وحيث ان الذهاب خلاف ما هو مبين أعلاه والقول بأن عدم استثمار الهيئة الاتهاميّة للأدلة التي سبق عرضها عليها يجعلها أدلة جديدة يؤدي إلى جعل الأصول المنصوص عليها في المادة ٢٧٠ و ٢٧١ م.ج. طريقاً من طرق المراجعة فيما خصّ القرار القاضي بمنع المحاكمة والصادر عن الهيئة وهذا الأمر ليس ما توخاه المشرع في نصّ هاتين المادتين، إذ ان طرق المراجعة المتعلقة بقرارات الهيئة الاتهاميّة هي محدّدة في القانون ولا شأن للمادتين ٢٧٠ و ٢٧١ بها».

ج - لا يكفي في مفهوم المادة ٢٧١ م.ج. لاعتبار الدليل جديداً ان لا يكون قد وضع قيد المناقشة بل يجب أيضاً أن يكون من شأن هذا الدليل تقوية الأدلة التي لم تجدها الهيئة كافية، أو أن يؤدي إلى السير بالتحقيق في وجهة تسمح بظهور الحقيقة.

وبمعنى آخر،

لا يعتبر دليلاً مبرراً لفتح التحقيق مجدداً، الدليل الذي ليس من شأنه تعديل الوجهة التي انتهت إليها الهيئة الاتهاميّة بقرار منع المحاكمة الصادر عنها، الأمر الذي يستتبع القول انه لا مجال للدلاء بتوافر الدليل الجديد عندما يكون قرار منع المحاكمة مسنداً إلى سبب قانوني، وليس إلى عدم توافر الدليل أو عدم كفايتها.

أكدت الهيئة الاتهامية في جبل لبنان بقرارها رقم ٩٤/٣٤٧ تاريخ ١٠/٤/١٩٩٤ هذه القاعدة معتمدة الحثيات التالية:

«حيث ان قرار الهيئة الاتهامية بمنعه المحاكمة عن المدعى عليهم قد استند إلى سبب قانوني وهو العفو العام».

«وحيث ان هذا القرار المسند إلى «سبب قانوني» يتمتع بقوة القضية المحكمة بصورة نهائية، كونه مستقل عن الأدلة المساقاة بحق المدعى عليهم».

لذلك فإنّ ظهور أي أدلة جديدة بعد قرار منع المحاكمة المسند إلى سبب قانوني، وليس إلى عدم توافر الدليل، ليس من شأنه تغيير السبب القانوني الذي ارتكز عليه قرار منع المحاكمة، وبالتالي لا يمكن لأي أدلة جديدة حتى في حال توافرها تبرير إعادة النظر بالقرار المذكور ما لم يكن من شأنها أن تغيّر وصف الفعل من جنحة إلى جناية».

يفهم من حثيات القرار المذكور أنّه لا يكفي بأن تكون إفادات الشهود أو المحاضر جديدة لتبرّر إعادة التحقيق، بل ينبغي أن يكون من شأنها تعزيز الأدلة السابقة، ومثل هذا الأمر لا يتحقّق عندما يكون قرار منع المحاكمة مسنداً إلى سبب قانوني.

– متى تكون الهيئة الاتهامية صالحة لتقدير الأدلة الجديدة؟

تولي المادة ٢٧٠ م.ج. صلاحية تقدير الأدلة الجديدة إلى مرجعين: الهيئة الاتهامية من جهة وقاضي التحقيق من جهة أخرى. فمتى تكون الهيئة صالحة بهذا الشأن دون قاضي التحقيق؟

إنّ تقدير الأدلة الجديدة يعود لنفس المرجع الذي سبق له وقرّر منع المحاكمة.

فإذا كان قرار منع المحاكمة صادراً عن قاضي التحقيق، ولم يستأنف أو يحال إلى الهيئة الاتهامية، فإنّ شأن النظر بالأدلة الجديدة وفتح التحقيق مجدداً يعود له.

أما إذا ظهرت الأدلة الجديدة اثر صدور قرار منع المحاكمة عن الهيئة الاتهامية فإنّ حقّ النظر بشأنها يعود إليها سواء كان الجرم جنحة أو جناية وسواء كان قرار منع المحاكمة قد صدر عنها بناء على استئناف من المدعي العام أو المدعي الشخصي وتبقى هي أيضاً صالحة ولو كان القرار الصادر قد قضى بتصديق قرار قاضي التحقيق. أما إذا كان قرارها

قاضيًا برّد الاستئناف شكلاً، فصلاحيّة البتّ بمسألة الأدلّة الجديدة تعود إلى قاضي التحقيق، باعتبار ان قرار الاستئناف شكلاً لم يكن ليملكها من البحث في موضوع الدعوى وتدقيق الأدلّة المعروضة.

- من هو المرجع الصالح لطلب فتح التحقيق بسبب ظهور أدلّة جديدة؟

السؤال هل ان حقّ طلب فتح التحقيق لظهور أدلّة جديدة يعود إلى النيابة العامّة وحدها أم أيضاً للمدعي الشخصي؟

تنصّ المادة ٢٧٢ م.ج. على ما يلي:

«إذا وجدت أدلّة جديدة يرسل فوراً موظف الضابطة العدليّة أو قاضي التحقيق صورة عن المحاضر والأدلّة إلى المدعي العام الاستئنافي فيعين رئيس الهيئة الاتهاميّة بناءً على طلب المدعي العام أحد قضاة التحقيق لإجراء تحقيقات جديدة...».

ذهب البعض إلى القول بأنّ المرجع الصالح لطلب فتح التحقيق لظهور أدلّة جديدة هو المدعي العام دون المدعي الشخصي مستندين بذلك إلى العلل والأسباب الآتية:

أ - السبب الأوّل مبني على ما جاء في المادة ٢٧٢ م.ج. التي نصّت صراحة على أنّه عند وجود أدلّة جديدة يحال الأمر إلى المدعي العام فيعين رئيس الهيئة الاتهاميّة بناءً على طلبه أحد قضاة التحقيق لإجراء تحقيقات جديدة.

ب - السبب الثاني هو ان الدعوى العامّة منوطة بالنيابة العامّة التي يعود لها استعمالها وتحريكها ومن هنا حقّها الحصري بطلب استئناف التحقيق لظهور أدلّة جديدة، لأنّ هذا الأمر يدخل في إطار تحريك واستعمال الدعوى العامّة، فلا يمتدّ هذا الحقّ إلى المدعي الشخصي الذي يقتصر دوره على الدعوى المدنيّة.

إلا أنّنا نعتبر ان الأمر هو على خلاف ذلك، وانه يعود للمدعي الشخصي، كما للنيابة العامّة حقّ طلب استئناف التحقيق لظهور أدلّة جديدة وذلك بالاستناد إلى ما يلي:

أ - إنّ المادة ٢٧٢ م.ج. ولئن نصّت على ان رئيس الهيئة الاتهاميّة يعين أحد قضاة التحقيق لإجراء تحقيقات جديدة بناءً على طلب من المدعي العام الا ان ليس فيها ما يمنع المدعي الشخصي من تقديم مثل هذا الطلب إذ ليس في المادة ٢٧٢ المذكورة ما يفيد عن الحصر أو المنع.

ب - إذا كان صحيحاً أن تحريك الدعوى العامة واستعمالها هو من اختصاص النيابة العامة إلا أن القانون أعطى في الوقت نفسه للمدعي الشخصي الحق بتحريك الدعوى العامة دون تدخل من النيابة العامة بل بالرغم من معارضتها وذلك بواسطة إقامة الدعوى المباشرة أمام قاضي التحقيق أو أمام القاضي المنفرد الجزائي عن طريق اتخاذ صفة الادعاء الشخصي أمامهما (م ٥٨ و ٥٩ م.ج.). فضلاً عن أن استئناف المدعي الشخصي لقرار قاضي التحقيق يبقى على الدعوى العامة حتى ولم يأت هذا الاستئناف من قبل المدعي العام (م ٥٨ و ٥٩ م.ج.).

وقد أجازت المادة ١٣٩ م.ج. للمدعي الشخصي أن يستأنف جميع قرارات قاضي التحقيق التي من شأنها أن تضر بمصالحه وطالما أنه يمكن للمدعي الشخصي استعمال الدعوى العامة أو العمل على تتبعها عن طريق استئناف قرار منع المحاكمة الصادر عن قاضي التحقيق، فلماذا لا يكون له الحق بإعادة تحريكها وبتأمين استمراريتها عن طريق طلب فتح التحقيق لظهور أدلة جديدة، لاسيما وإن قرار منع المحاكمة لا ينهي الدعوى العامة إلا مؤقتاً إلى حين ظهور أدلة جديدة.

- ما هي الأصول الواجب اتباعها لاستئناف التحقيق عند ظهور أدلة جديدة؟

إن تحقق الأدلة الجديدة يمكن أن يتم من قبل موظف الضابطة العدلية كما تفيد بذلك المادة ٢٧٢ م.ج.، إلا أنه عند عثوره على هذه الأدلة فهو لا يجري تحقيقاً فيها، بل يرسلها فوراً إلى المدعي العام الذي يعود له اتخاذ الاجراءات المناسبة بصدددها.

كذلك يمكن لقاضي التحقيق جمع مثل هذه الأدلة وقد أعطته المادة ٢٧٢ م.ج. صراحة هذا الحق، ويتم ذلك عن طريق الأدلة التي تتوافر له أو تتصل بعلمه أثناء قيامه بأي عمل من أعمال وظيفته، كالتحقيق بدعوى أخرى غير الدعوى التي صدر فيها قرار منع المحاكمة.

وللمدعي الشخصي الحق بأن يتحرى بوسائله الخاصة عن الأدلة الجديدة وأن يتقدم بها إلى المدعي العام أو يتقدم بها مباشرة أمام المرجع القضائي الذي صدر عنه قرار منع المحاكمة.

عندما يستلم المدعي العام الأدلة المفترض أنها جديدة يطلب من رئيس الهيئة

الاتهامية تعيين أحد قضاة التحقيق لإجراء تحقيقات جديدة، فيعين الرئيس واحداً منهم كما يمكنه أن يعين أحد مستشاري الهيئة للقيام بهذه المهمة.

وعند انتهاء التحقيق بالأدلة الجديدة يحيل القاضي المكلف الأمر إلى الهيئة الاتهامية، فإذا كان قرار منع المحاكمة صادراً عنها نظرت مجدداً في الدعوى، أما إذا كان القرار صادراً عن قاضي التحقيق فيتولّى هذا الأخير التحقيق في الطابع الجديد للأدلة، فإذا رآه كذلك يقرّر فتح التحقيق مجدداً في أساس الجرم ليخلص إما إلى منع المحاكمة أو إلى الظن أو الاتهام، ويبقى قراره لهذه الجهة خاضعاً للمراجعة أمام الهيئة الاتهامية.

وتجدر الإشارة أنّه لا يجوز للهيئة الاتهامية أو لقاضي التحقيق أن يعتبر بقرار واحد ان الأدلة هي جديدة والانتقال فوراً وبنفس القرار إلى الظن أو الاتهام، فلا بدّ من صدور قراراتين الأولى باعتبار الأدلة جديدة مبررة لفتح التحقيق ومن ثمّ يتمّ على ضوء ذلك التحقيق بموضوع الجرم، وبانتهاء التحقيق يصدر القرار النهائي بمنع المحاكمة أو بالظن والاتهام.



العنوان الثالث:

الظعن في قرارات الهيئة الاتهامية أمام محكمة التمييز

تحت هذا العنوان سنحاول الإجابة على الأسئلة الآتية:

السؤال الأول: ما هي قرارات الهيئة الاتهامية القابلة للظعن تمييزاً؟

السؤال الثاني: من هم الأشخاص الذين يحقّ لهم تقديم هذا الظعن؟

السؤال الثالث: الشروط الشكلية لتقديم الظعن.

عن السؤال الأول: قرارات الهيئة الاتهامية القابلة للظعن أمام محكمة التمييز

ليس من نصّ خاصّ يحدّد ماهية القرارات الصادرة عن الهيئة الاتهامية والقابلة للظعن أمام محكمة التمييز، فلا بدّ بهذا الصدد من الرجوع إلى النصوص العامة التي ترعى الظعن بالقرارات الجزائية.

تنصّ المادة ١١٩ من التنظيم القضائي للعام ١٩٦١ بما مضمونه أنّه في القضايا الجزائية لا يجوز الظعن تمييزاً إلا في القرارات المتعلقة بالجرح والجنايات، أما في

المخالفات فإنّ الطعن لا يحصل إلا من قبل المدعي العام دون المدعي الشخصي أو المدعي عليه.

كما تنصّ المادة ١٢٥ على أنّه في جميع القضايا لا يصحّ طلب نقض القرارات التمهيدية إلا مع الحكم النهائي باستثناء القرارات المتعلقة بالصلاحية فيجوز طلب نقضها قبل الحكم النهائي.

لكي تكون القرارات المتعلقة بمسألة الصلاحية قابلة للطعن قبل الحكم النهائي، لا بدّ من أن تكون مسألة الصلاحية قد اثيرت أمام الهيئة الاتهامية فاتخذت موقفاً إيجابياً أو سلبياً منها، بمعنى أنّه لا يمكن الطعن بقرار تمهيدي عن طريق إثارة الدفع بعدم الصلاحية للمرة الأولى أمام محكمة التمييز.

أكدت محكمة التمييز الغرفة السادسة، هذه القاعدة بقرارها رقم ٦٨ تاريخ ١٩٩٦/٤/٢ وفقاً للتالي:

«حيث أنّه خلافاً لما يدلي به طالب النقض أنّ القرار المطعون فيه -هو تمهيدي- لم يتعرّض عند بثّه للدفع المثار إلى مسألة تتناول صلاحية محكمة الاستئناف، كما ان هذه المسألة لم تكن موضوع الدفع المدلى به أمام محكمة الاستئناف، وقد اقتصر -هذا الدفع- على عدم مراعاة المادة ١٨١ وما يليها محاكمات مدنية لجهة توافر الشروط الشكلية للدعاء بالتزوير أمام المحكمة الجزائية، وقد جاء قرار محكمة الاستئناف يردّ على هذا الدفع.

وحيث أنّ مسألة الصلاحية لم تكن مثارة أمام الاستئناف ولم يتناولها القرار المطعون فيه، فلا يكون قابلاً للطعن أمام محكمة التمييز قبل صدور الحكم النهائي».

ولا بدّ من الإشارة في هذا الإطار إلى أنّ المادة ١٢٥ تنظم قضائي ولئن كانت تنصّ على أنّ القرارات التمهيدية المتعلقة بالصلاحية هي قابلة للطعن بمعزل عن القرار النهائي. فهذا لا يحول دون شمول نطاقها قرارات أخرى تتناول مسائل تماثل في ماهيتها مع موضوع الصلاحية بالنسبة لما يمكن أن ينشأ عنها من اثر يتعلّق بسير الدعوى العامة وبالضرر الذي يمكن أن يلحق بالمدعي أو المدعي عليه.

ومن ذلك القرار الفاصل بمرور الزمن أو بالعفو العام أو بالامتناع عن الادعاء بسبب

قوة القضية المحكوم بها، مثل هذه القرارات هي أيضاً قابلة للطعن بمعزل عن القرار النهائي كونها تفصل بشكل نهائي بأحد النقاط المعنية بالنزاع.

ومن الأمثلة الأخرى على القرارات التمهيدية غير القابلة للطعن إلا مع القرار النهائي قرارات التوسع بالتحقيق، أو بتعيين خبير، أو باستماع شهود إلخ...

عن السؤال الثاني: الأشخاص الذين يحقّ لهم الطعن تمييزاً بقرارات الهيئة الاتهامية

تنصّ المادة ١٢٦ من قانون التنظيم القضائي لسنة ١٩٦١ على أنه للمحكوم عليه والمدعي الشخصي والمدعي العام حقّ طلب النقض، وهذا النصّ العام للمادة ١٢٦ يشمل جميع القرارات الصادرة عن محاكم الاستئناف الجزائية بما فيها الهيئة الاتهامية، مع الإشارة أنه في قضايا المخالفات كما سبق وذكرنا فإنّ المادة ١١٩ (تنظيم قضائي) لا تجيز الطعن تمييزاً إلا من قبل المدعي العام.

المسألة هي فيما إذا كان بمقدور المدعي الشخصي والمدعي عليه الطعن تمييزاً بقرارات الهيئة الاتهامية في جميع الحالات، أم ان حقهما هذا يقتصر على حالات دون أخرى.

إنّ الصعوبة التي يطرحها هذا الموضوع مردّها ما جاء في نصّ المادة ١٣٩ م.ج. وقد حصرت حقّ المدعي الشخصي، أمام الهيئة الاتهامية، باستئناف القرارات المتعلقة بتخلية السبيل، وبمنع المحاكمة، أو باعتبار الفعل مخالفة، وتلك المتعلقة بالدفع بعدم الصلاحية، في حين ان حقّ المدعي عليه محصور بموجب هذه المادة بقرارات ردّ تخلية السبيل، والقرارات المتعلقة بالدفع بعدم الصلاحية.

فهل يمكن للمدعي الشخصي والمدعي عليه أن يكون لهما حقوقاً بالنسبة للطعن أمام محكمة التمييز أوسع من الحقوق المقرّرة لهم للطعن أمام الهيئة الاتهامية؟

في ظلّ قانون التحقيق الجنائي الفرنسي لم يكن للمدعي الشخصي الحقّ بالطعن تمييزاً في قرارات الهيئة الاتهامية إلا عندما يتعلق الأمر بمنع المحاكمة أو بسقوط الدعوى لعلّة أنّ قرار الهيئة الاتهامية القاضي بذلك من شأنه أن يطفئ الدعوى العامة، فلا يعود للمدعي الشخصي إمكانية لإحيائها كونه ليس له الحقّ بتحريكها.

أمّا في ظلّ قانون أصول المحاكمات الجزائية الفرنسي لعام ١٩٥٧ وتعديلاته

أجازت المادة ٥٧٥ للمدعي الشخصي طلب نقض قرارات الهيئة الاتهامية في حالات حدّتها منها:

قرار التمتّع عن التحقيق لانتفاء موجهه، والقرار القاضي بعدم قبول الدعوى الشخصية، أو بقبول أي دفع من شأنه أن يؤدي إلى إنهاء دعوى الحق العام، أو إعلان عدم الصلاحية، إلخ...

بمعنى آخر إن نصّ المادة ٥٧٥ أجاز للمدعي الشخصي الطعن في القرارات الصادرة عن الهيئة الاتهامية والتي من شأنها بصورة مباشرة أو غير مباشرة أن تقطع عليه الطريق لممارسة دعوى الحق الشخصي أمام المرجع الجزائي.

أمّا في لبنان، وبالرغم ممّا يثيره مضمون المادة ١٣٩ م.ج. لجهة تعيين الحالات التي يمكن فيها للمدعي الشخصي والمدعى عليه الطعن أمام الهيئة الاتهامية بقرارات قاضي التحقيق، فإننا نرى ان حقهما بتمييز هذه القرارات هو مطلق وموازٍ لحق النيابة العامة بهذا الصدد، وذلك للأسباب والعلل الآتية:

أ - إن المادة ١٢٦ تنظيم قضائي عندما أجازت للمدعي الشخصي والمدعى عليه التقدم بطلب النقض، لم تضع حدّاً لذلك، سوى ما جاء في المادة ١٢٣ منه التي اشترطت توافر الأسباب المنصوص عنها في المادة ١١٧، منها الاختلاف من قضاة الدرجتين كما سنأتي على تفصيله فيما بعد.

ب - إن الادّلاء بأنّه لا يمكن أن يكون للمدعي الشخصي والمدعى عليه الحق بالطعن بقرارات الهيئة الاتهامية بشكل أوسع ممّا هو مقررّ لهما بالنسبة لقرار قاضي التحقيق هو مردود، لأنّ الوضع القانوني الذي تستقرّ عليه الدعوى بعد صدور قرار الهيئة الاتهامية يختلف عن وضعها بعد خروجها من يد قاضي التحقيق، إذ كثيراً ما يأتي قرار الهيئة الاتهامية متعارضاً مع قرار قاضي التحقيق، فنصبح أمام قرارين متعارضين، في حين أنّه لم يكن في البدء سوى قرار واحد هو قرار قاضي التحقيق، وبالتالي لا مجال للقياس بين الحالتين، توسلاً لتطبيق أحكام المادة ١٣٩ التي تحدّد من حقوق المدعي الشخصي والمدعى عليه فيمتنع اعتماد هذه المادة فيما خصّ المراجعة التمييزية المقدّمة منهما طعنًا بقرار الهيئة الاتهامية.

ج - إن قرار الهيئة الاتهامية بإحالة المتهم أمام محكمة الجنايات يتضمّن إصدار مذكرة إلقاء قبض بحقه، أي أنّه يتناول حرّيته الشخصية لاسيّما وأنّه يحاكم موقوفاً أمام هذه المحكمة. فبالنظر لما لهذا القرار من أثر على صعيد الحرّيات العامة، لا يمكن حرمان المدعى عليه إمكانية الطعن به أمام محكمة التمييز.

يبقى أن نشير إلى أنّه إذا كان من حدود لحقّ المراجعة التمييزيّة المقرّر للمدعي الشخصي والمدعى عليه، فهذه الحدود ليست مرتّنة بنوعية القرار وماهيّته، بل فقط بالمبدأ العام الذي يمنع حقّ الادّعاء أو ممارسة طرق الطعن إلا لمن تتوافر لديه الصفة والمصلحة بذلك. وبالتالي فمن البديهي أن لا يكون للمدعى عليه حقّ الطعن بقرار الهيئة الاتهامية القاضي بمنع المحاكمة عنه لسقوط الجرم بمرور الزمن أو بالعفو العام أو سوى ذلك من الأسباب، كما أنّه لا يمكن للمدعي الشخصي الطعن بقرارها المتضمّن إحالة المتهم أمام القاضي المنفرد، أو أمام محكمة الجنايات لأنّ هذه الإحالة من شأنها تمكينه من ممارسة دعواه الشخصية أمام قضاء الحكم توصّلاً للحكم له بالتعويض، ممّا ينفي مصلحته بتقديم المراجعة التمييزيّة بالنسبة لمثل هذا القرار.

عن السؤال الثالث: ما هي الشروط الشكلية لتقديم الطعن

لن نتطرّق في هذا الإطار إلى الشروط الشكلية العامة، وهي لا تختلف عن الشروط المقرّرة للطعن بأي قرار استئنائي جزائي، ما يهمّنا هنا هو الشرط الخاص المنصوص عليه في المادة ١١٧ تنظيم قضائي.

تنصّ المادة ١٢٣ من التنظيم القضائي للعام ١٩٦١ أن قرارات الهيئة الاتهامية ودون تفريق بين الجنح والجنايات، لا يمكن الطعن بها لدى محكمة التمييز إلا للأسباب المبينة في المادة ١١٧.

وتنصّ المادة ١١٧ أنّه في قضايا الجنح، يقبل الطعن من المدعى عليه والمدعي الشخصي والمدعي العام بسبب مخالفة القانون أو الخطأ في تفسيره، بشرط أن يوجد اختلاف بين قضاة الدرجة الأولى وقضاة الدرجة الثانية في وصف الفعل القانوني، أو في سقوط الحقّ العام بمرور الزمن، أو بالعفو، أو في امتناع الادّعاء للقضيّة المحكمة.

المسألة هي في بيان ما إذا كان الطعن بقرارات الهيئة الاتهامية أمام محكمة التمييز يخضع للشرط الخاص المفروض على جميع قرارات محاكم الاستئناف النافذة في

القضايا الجنحية، أي وجود اختلاف بين قضاة الدرجتين لجهة وصف الفعل أو سقوط الدعوى أو امتناع الادعاء للقضية المحكوم بها.

أثارت هذه المسألة جدلاً كبيراً في الفقه والاجتهاد ولا تزال، فقد ذهب رأي بالقول بأن الطعن بقرارات الهيئة الاتهامية لا يخضع لشرط الاختلاف بين قضاة الدرجتين المنصوص عليه في المادة ١١٧ معللاً ذلك بأن المادة ١٢٣ عندما أحالت إلى المادة ١١٧ إنما أشارت إلى الأسباب المذكورة في هذه المادة أي وجود مخالفة قانونية وهي لم تشر إلى وجوب توافر شرط الاختلاف بين قضاة الدرجتين، في حين يعتبر رأي ثان أن الطعن بقرارات الهيئة الاتهامية لا يكون مقبولاً في الجرح أو الجنایات ما لم يتوافر فيه هذا الشرط.

وإننا نرجح الرأي الثاني أي انه لا بد لقبول الطعن تمييزاً بقرارات الهيئة الاتهامية، أن يتوافر ذلك، ليس فقط وجود مخالفة قانونية بل أيضاً الاختلاف بين قضاة الدرجتين، وتعليل ذلك هو كالتالي:

- إن الرأي الأول الذي يحرم الطعن من أي شرط خاص يستند إلى تفسير حرفي لنص المادة ١٢٣ بقوله ان هذه المادة احالت إلى الأسباب المعتمدة في المادة ١١٧ ولم تحل إلى الشروط المحددة فيها.

إن هذا التفسير الحرفي لنص المادة ١٢٣ يتعارض مع القاعدة القائلة بوجوب تفسير النصوص القانونية بشكل يؤمن التناسق بينها فلا يؤخذ بتفسير يمكن أن يؤدي إلى نتائج غير منطقية ولا عادلة، فتحقق مثل هذه النتائج من شأنه أن يفيد عن وجود خلل في عملية التحليل والتفسير ويستوجب إعادة النظر بشأنها.

وبالفعل،

إن الشرط الخاص المنصوص عليه في المادة ١١٧ والمتعلق بالاختلاف بين قضاة الدرجتين يجد مبرره في رغبة القانون بإبرام القرارات الصادرة في بعض القضايا الجزائية توخياً للسرعة في بتّ النزاعات المعروضة بشأنها، معتبراً ان التوافق بين قضاة الدرجتين هو قرينة قانونية بصوابية النتيجة المقضى بها فينتفي معها مبرر المراجعة التمييزية التي لا تكون مسموعة إلا بدحض هذه القرينة بفعل وجود اختلاف بين درجتي المحاكمة حول المسألة المعروضة بها.

- يراجع بهذا المعنى قرار محكمة التمييز الجزائية، الغرفة السادسة رقم ١٤٢ تاريخ ١٩٩٦/٧/٩.

فإذا كانت المادة ١١٧ تشترط لقبول تمييز القرارات الاستثنائية الصادرة عن قضاة الحكم وجوب توافر الاختلاف بين درجتي المحاكمة، فوجه أولى ان تشترط ذلك بالنسبة لقرارات قاضي التحقيق وقرارات الهيئة الاتهامية، لأن هذه الفئة الثانية هي قرارات مؤقتة قابلة لأن تعدل عند إحالة الدعوى أمام قاضي الحكم، أما قرارات قضاء الحكم فهي مبرمة ونافاذة، وبالتالي فمن المنطق غير السليم والمخالف لقواعد العدالة، ان تكون قرارات قضاء الحكم المبرمة والنافذة خاضعة لشروط طعن أصعب وأشد من تلك التي تخضع لها القرارات المؤقتة الصادرة عن الهيئة الاتهامية، ممّا يفرض إخضاع قرارات الهيئة الاتهامية، بالنسبة للمراجعة التمييزية للشرط الخاص المنصوص عليه في المادة ١١٧ والمتعلق بالاختلاف بين قضاة الدرجتين أسوة بالقرارات الجزائية الصادرة عن محاكم الاستئناف الأخرى.

قد يرد على ذلك انه لا مجال للقول بإمكانية حصول اختلاف بين قاضي التحقيق والهيئة الاتهامية في القضايا الجنائية، لأن مثل هذا الاختلاف يفترض وجود قرارين قضائيين، في حين أن قاضي التحقيق لا يصدر في القضايا الجنائية قراراً قضائياً، فقراره غير قابل للتنفيذ ما لم يحل حكماً إلى الهيئة الاتهامية لاتخاذ الموقف المناسب بشأنه.

على هذا نجيب أنه أياً كانت الطبيعة القانونية لقرار قاضي التحقيق في المواد الجنائية، وسواء اعتُبر قراره لهذه الجهة قضائياً أم لا، فإن الشرط الخاص المنصوص عليه في المادة ١١٧ يبقى واجب التطبيق لأن ما تنصّ عليه هذه المادة غير مرتبط بالطبيعة القضائية أو غير القضائية لقرار قاضي التحقيق، إذ ان العلة في توافر شرط الاختلاف، كما سبق بيانه، هي ان التوافق بين قضاة الدرجتين ينتج عنه قرينة قانونية بصوابية الحلّ المقرر منهما، وهذه القرينة تزول باختلافهما بشأن هذا الحلّ، سواء أعطي لقرار قاضي التحقيق في الجناية صفة القرار القضائي أم لم يُعطَ له ذلك.

ما هو مفهوم الاختلاف في الوصف القانوني للفعل المنصوص عليه في المادة ١١٧؟

لا بدّ لإدراك ذلك من تحليل للعملية الذهنية التي تؤدي إلى الفقرة الحكمية. فالقاضي الجزائي في تحليله لمعطيات الدعوى يمرّ عبر عمليتين ذهنتين أساسيتين:

الأولى: هي عملية التحقق من الوقائع المعروضة وثبوتها بالأدلة المتوافرة، فإن تأكدت له هذه الوقائع، انتقل إلى العملية الثانية، وهي المقاربة بين الوقائع الثابتة والنص القانوني الواجب التطبيق، توصلاً لمعرفة ما إذا كان هذا النص ينطبق عليهما، وهذا ما يعرف بالوصف القانوني للفعل (qualification).

ففي معرض العملية الأولى إذا أدرك القاضي أن الوقائع غير ثابتة توقف عند هذا الحد، دون الانتقال إلى عملية الوصف القانوني، لأن هذا الوصف لا يمكن أن يتناول سوى الوقائع الثابتة، فلا وصف لوقائع غير موجودة أو غير متوافرة.

إن تحقق الهيئة الاتهامية من عدم ثبوت الوقائع يؤدي بها إلى إنهاء الدعوى ليس لسبب قانوني بل لسبب واقعي يقضي بمنع المحاكمة لعدم توافر الدليل أو عدم كفايته، ولا مجال في هذا الإطار للبحث في اختلاف بالوصف بين قضاة الدرجتين.

أما في العملية الثانية، فإن الهيئة الاتهامية تنطلق من الوقائع الثابتة لتعيين النص المنطبق عليها، وهي هنا أمام احتمالين: إما أن تجد نصاً جزائياً ينطبق عليه هذه الوقائع فتقضي بالاتهام أو الظن، وإما أنها في سعيها هذا، لا تجد هكذا نص فتقضي بمنع المحاكمة ليس لسبب انتفاء الدليل، بل لعدم توافر العناصر القانونية للجرم.

إن شرط اختلاف الوصف القانوني المنصوص عليه في المادة ١١٧ لا يمكن أن يطرح إلا في نطاق هذه العملية الثانية دون الأولى، والتفسير القانوني لذلك هو أن منع المحاكمة لعدم الدليل أو كفايته هي مسألة تناول الوقائع والأدلة. وهو أمر يعود تقديره لمحاكم الأساس ولا رقابة عليها بهذا الشأن من محكمة التمييز، وبالتالي فإنه لا مبرر للجوء إلى طريق المراجعة التمييزية للطعن بهكذا نتيجة.

إن العبرة للقول بوجود اختلاف في الوصف ليس لما تضمنه الفقرة الحكمية من استعمال قد يكون خاطئاً، لتعابير تفيد عن انتفاء الدليل بدلاً من انتفاء العناصر القانونية للفعل، بل العبرة هي للأسباب الحقيقية التي استندت إليها هذه الفقرة الحكمية، فإذا قضى قرار الهيئة الاتهامية في فقرته الحكمية بمنع المحاكمة لعدم توافر الدليل، في حين، يتبين من الحيثيات التي اعتمدها أن الأمر لا يتعلق بذلك بل بعدم توافر العناصر القانونية، فإن المعول عليه هو مضمون هذه الحيثيات وليس التعبير الخاطئ المستعمل في الفقرة الحكمية.

وعليه،

فقد اعتبر الاجتهاد ان الاختلاف في الوصف هو متحقق عند الخلاف بشأن الصفة الجرمية للفعل فإذا قرّر قاضي التحقيق منع المحاكمة كون النزاع مدنيًا، في حين ان الهيئة الاتهامية اعتبرت أن الفعل ينطبق على نصّ جزائي يكون الاختلاف في الوصف متحققًا لأنّ قاضي التحقيق بما انتهى إليه يكون أبعد عن الفعل صفته الجرمية خلافًا للهيئة الاتهامية التي اعتبرتها متوافرة.

كذلك فإنّ الاختلاف بين قاضي التحقيق والهيئة الاتهامية حول المادة القانونية الواجبة التطبيق يؤلّف اختلافًا من الوصف، فإن اعتبر الأول أنّ الفعل هو جنحة منطبقة على المادة ٦٥٥، في حين اعتبرت الثانية انه جنحة منطبقة على المادة ٦٧٠ فالخلاف في الوصف يكون محققًا.

عكس ذلك لا يعتبر خلافًا في الوصف عندما يقرّر قاضي التحقيق اعتبار فعل المدعى عليه جناية وتقرّر الهيئة الاتهامية منع المحاكمة لعدم كفاية الدليل، لأنّه في هذا المثل هنالك وصف واحد للفعل هو الذي قرّره قاضي التحقيق في حين أنّ الهيئة الاتهامية لم تعطه أي وصف مكثفية بالقول بعدم توافر الدليل على الوقائع المعروضة وعدم صحّة نسبتها للمدعى عليه.

كذلك لا يعتبر خلافًا في الوصف الخلاف حول نسبة الاشتراك في المسؤولية الجزائية بين المدعي عليه والضحية، أو الاختلاف على صفة المدعي الشخصي أو على أحد الظروف المشدّدة إلخ...

السؤال هل ان الطعن بقرارات الهيئة الاتهامية أمام محكمة التمييز بالنسبة لمسألة الصلاحية يشترط توافر الخلاف حولها بين المرجعين الابتدائي والاستئنافي؟...

إنّ المادة ١١٧ لم تشترط صراحة للطعن بقرارات الهيئة الاتهامية المتعلقة بالصلاحية توافر مثل هذا الاختلاف كما هي الحال بالنسبة لمرور الزمن أو العفو أو امتناع الادعاء للقضية المحكمة.

ولكن هل انّ عدم الإشارة إلى ذلك يعني أنّ الطعن بقرار يتعلّق بالصلاحية لا يحتاج إلى توافر الشرط الخاص المنصوص عليه في المادة ١١٧؟

نرى أن الجواب على هذه المسألة هو بالنفي فالشرط الخاص واجب توافره عند الطعن بقرارات الهيئة الاتهامية بموضوع الصلاحية وذلك للأسباب الآتية:

أ - إنه خلافًا للمبدأ المقرر بالنسبة للدعوى المدنية والمنصوص عليه في المادة ٧٠٤ محاكمات مدنية، إن المراجعة التمييزية في القضايا الجزائية هي مراجعة استثنائية، غير جائزة إلا في الحالات التي ينص عليها القانون وضمن الشروط المحددة في المادة ١١٧ تنظيم قضائي التي تفرض وجود اختلاف بين قضاة الدرجتين بالنسبة للمسألة موضوع المراجعة.

ب - إن المادة ١١٧ ولئن عددت صراحة حالات الاختلاف المبررة للطعن تمييزا بالقرارات الجزائية ومنها الوصف القانوني للفعل وسقوط الدعوى بمرور الزمن أو بالعفو أو بامتناع الادعاء للقضية المحكمة، إلا أن جميع هذه الحالات يجمعها قاسم مشترك هو أهمية أثرها على الدعوى العامة، فجميعها تؤدي عند قبولها إلى تلاشي هذه الدعوى.

ج - إن النتائج المترتبة على الدفع بعدم الصلاحية هي أقل في أهميتها من النتائج المترتبة على الدفوع المنصوص عليها في المادة ١١٧، إذ أنه خلافًا لها فإن الأخذ به لا يؤدي من الوجهة المبدئية إلى تلاشي الدعوى العامة التي تبقى قائمة وصالحة للممارسة أمام مرجع قضائي آخر مختص للنظر بشأنها.

د - لا شيء يحول عند تفسير نصوص قانون أصول المحاكمات الجزائية من اعتماد قواعد القياس خلافًا لما هي عليه الحال في تفسير قانون العقوبات، حيث هذا الأمر هو مقيد بمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات.

يبني على هذه الأسباب:

إن الطعن بالقرارات المتعلقة بالصلاحية والصادرة عن الهيئة الاتهامية تبقى خاضعة لشرط الاختلاف بين قضاة الدرجتين لقبول الطعن أمام محكمة التمييز، لأن نتائج هذا الدفع على الدعوى العامة هي دون النتائج المتعلقة بالمسائل المحددة في المادة ١١٧، فالأولى لا تؤدي إلى إنهاء الدعوى العامة في حين الدفوع الأخرى المتعلقة بمرور الزمن أو العفو أو القضية المحكمة فإن قبولها يؤدي إلى إنهاء الدعوى العامة، وبالتالي فإذا كان

الاختلاف هو من أحد الشروط الواجب توافرها بالنسبة لهذه الفئة الأخيرة، فبوجه أولى أن يكون هذا الاختلاف مشروطاً بالنسبة لمسألة الصلاحية.

— تمييز الغرفة السادسة رقم ١٤٢ تاريخ ١٩٩٦/٧/٩.

وبالختام،

أرجو أن أكون قد استوفيت للحلول المقترحة للمسائل التي تعترض عمل الهيئة الاتهامية والتقنيات المتبعة لديها، بعضاً من قسطها.

يبقى أن النصوص القانونية وكذلك الاجتهاد، ليسا من القواعد المنزلة فلا بدّ من تطوّرها مع تطوّر حاجات المجتمع ومفاهيمه، لأنّ جمود النصوص هو كالموت للحياة، وافتقارها للديناميكية الإيجابية يلغي غايتها الهادفة إلى خدمة الإنسان والحرية.